

عماري :

تطوير قطاع العدل  
رهين بتروسيخ مبادئ  
النزاهة والشفافية



الخلفي :

ستخذ الحكومة الإجراءات  
اللازمة بشأن ما صدر عن  
المجلس الأعلى للحسابات



فاس :

محامو العدالة والتنمية  
يقدمون مقترحات  
لإصلاح القضاء



حزب العدالة والتنمية  
العدالة والتنمية  
Parti de la Justice et du Développement  
pjd.ma

# نشرة الموقع الإلكتروني

www.pjd.ma

من 24 مارس 2012 إلى 30 منه

نشرة أسبوعية يصدرها قسم الإعلام والعلاقات العامة والنشر

العدد 05

## رئيس الحكومة يستقبل مديرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية



بنعبد الصادق : ثلاث خصال اجتمعت في الرصيد  
تمكنه من إنجاز مشروع إصلاح القضاء



الحقاوي توقع اتفاقية تعاون  
مع نظيرها بالجهة الفرنكفونية لبروكسيل



وزان : مستشارون جماعيون يحملون  
عامل المدينة مسؤولية عرقلة أورش التنمية



## فاس: محامو العدالة والتنمية يقدمون مقترحات لإصلاح القضاء



انعقد بنادي المحامين بفاس، يوم السبت 24 مارس 2012، يوم دراسي حول مشروع وزارة العدل والحريات لإصلاح القضاء، من تنظيم جمعية محامي العدالة والتنمية. وفي تصريح خص به نور الدين بوبكر، رئيس جمعية محامي العدالة والتنمية، الموقع الإلكتروني (pjd.ma)) قال «إن اللقاء يعتبر بداية نحو تفعيل المجتمع المدني للإسهام في إغناء النقاش وبلورة أفكار واقتراحات لإثراء مشروع إصلاح القضاء، وتعميم التعريف به لخلق مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين والمهتمين في إطار حوار موسع». إلى ذلك، شدد المشاركون في اللقاء المذكور، على ضرورة إعطاء الجهاز القضائي كامل استقلاليته، وتخليق الإدارة، وتحديث المنظومة القانونية بشكل يعيد الثقة إلى جهاز العدالة. وأوصى اللقاء بضرورة توسيع دائرة ملائمة القوانين المقترحة في المشروع لتمتد إلى قوانين الحريات العامة وتقنين الحراسة النظرية، وكيفية تدبيرها على مستوى مخافر الشرطة وفق إحداث قوانين منظمة، مطالبين بضرورة إلحاق إدارة السجون والقوانين المنظمة لها بفرع الحريات وحقوق الإنسان لأنه من صميم اختصاصات وزارة العدل والحريات، فضلا عن ضرورة ملائمة قانون السجون مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وحضر اللقاء عدد من مساعدي القضاة، والخبراء، ومجموعة من كتاب الضبط، والمفوضين القضائيين، والتراجمية، والموثقيين، والمحامين.

## الدار البيضاء: حكاء مجلس المدينة يتدخلون بخطط أبيض لحل أزمة تدبير الشأن المحلي



أفاد عبد المالك لكحيلي، رئيس فريق مستشاري العدالة والتنمية بمدينة الدار البيضاء وعضو «لجنة حكاء مجلس المدينة»، أن مجموعة من المستشارين بالمدينة اجتمعوا نهاية الأسبوع الماضي بتنسيق مع عمدة المدينة محمد ساجد، وتابعوا استكمال المراحل المتبقية من التزامات ميثاق الشرف الذي سبق أن توقيعه من طرف المستشارين بالبيضاء من أجل إنهاء حالة الاحتقان التي سادت المجلس وخاصة بين الأغلبية المشكلة للمجلس، مشيرا إلى أن اللقاء «مر في جو أخوي سادت فيه تقديم مصلحة مدينة الدار البيضاء على المصالح الحزبية». وعرف هذا اللقاء حسب لكحيلي، استكمال توزيع التفويضات بين المستشارين، حيث وقع عمدة المدينة على التفويضين اللذين سلما لكل من عبد الرحيم وطاس عن حزب التجمع الوطني للأحرار حيث تم تكليفه بتدبير قطاع التعمير، وأحمد ابريجة عن الأصالة والمعاصرة الذي كلف بتدبير قطاع الشؤون الاقتصادية والرخص، فيما امتنع النائب محمد بورحيم عن قبول أي تفويض، معلنا عزمه الانخراط الإيجابي في القيام بكل ما من شأنها أن يخدم ساكنة الدار البيضاء ولو بدون أي تفويض. وأضاف لكحيلي، بأن ميثاق الشرف تم استكمال تنفيذ جميع بنوده الثلاثة والمتعلقة بالإشراف في التسيير عن طريق إعادة توزيع التفويضات وإعادة هيكلة الموظفين الذين يبلغ عددهم 17 ألف موظف بجماعة الدار البيضاء، وذلك من خلال تغيير مواقعهم درعا لأي زبونية أو فساد أو تهاون في أداء المهام على أحسن وجه، بغية الرفع من عدد المداخل التي بلغت 237 مليار، فضلا عن نقطة ثالثة متعلقة بإحداث لجان التتبع التي ستكلف بتتبع ومراقبة الملفات التي لا تزال عالقة وصياغة عدد من المقترحات من أجل حل الإشكالات العالقة.

## عين عودة : العدالة والتنمية يندد بتدهور الوضع الأمني



نددت الكتابة المحلية لحزب العدالة والتنمية بالجماعة الحضرية لعين عودة التابعة لعمالة الصخيرات- تمارة، بما آل إليه الوضع الأمني بالمدينة، «حيث أصبحت تعرف المنطقة استمرار حالات الاعتداء بالسلح الأبيض، خصوصا بالليل، وأمام الثانويات، ناهيك عن اعتراض سبيل المارة في الشوارع العام، وإحداث الفوضى وترهيب المواطنين». وأرجع البيان، أسباب الانفلات الأمني بالمنطقة، «إلى ضعف التغطية الأمنية، أمام التوسع العمراني والكثافة السكانية، وضعف البنية التحتية، مما جعلها مرتعا لتجارة المخدرات والجريمة»، داعيا إلى إحداث مفوضية للشرطة في أسرع وقت. يذكر أن المدينة حطمت الرقم القياسي على المستوى الوطني في معدل الجريمة، أشهرها جريمتي القتل التي وقعت ليلة الاقتراع الانتخابي لشهر نونبر الماضي، وآخرها الهجوم المسلح على إحدى الثانويات والاعتداء على تلميذ داخل الصف المدرسي.

## إفران :

## تأسيس كتابة محلية للعدالة والتنمية بجماعة تيكريكة



تأسست أول كتابة محلية لحزب العدالة والتنمية بجماعة تيكريكة التابعة لإقليم أفران، يوم الأحد 25 مارس 2012، تحت إشراف الكتابة الإقليمية للحزب بإفران، ويأتي ذلك، وفق بلاغ للهيئة الأخيرة» بعد التحركات الأخيرة للحزب في الإقليم التي أثمرت هذه النتائج، وبعد أن لمست الكتابة الإقليمية عقب الاستحقاقات الأخيرة تجاوبا كبيرا وخاصة من طرف شباب العالم القروي مما استوجب تكثيف التواصل مع هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع والوقوف بجانبهم، والإنصات إليهم عن قرب». إلى ذلك، تم انتخاب الكتابة المحلية على الشكل التالي:

الكاتب المحلي: علي أملو

نائب الكاتب المحلي: إدريس الغزواني

المقرر: فريد أملو

أمين المحلي: حسن أولعادي

المستشار: جمال أوعناية



## فاس : لقاءات تكوينية وتواصلية مع أعضاء العدالة والتنمية



نظمت الكتابة المحلية لحزب العدالة والتنمية بفاس-سلايس دورة تكوينية لفائدة أعضاءها أطرها عضو فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، عمر فاسي فاهري، يوم السبت 24 مارس 2012 بمقر الحزب بسلايس بفاس. وتطرق فاسي فاهري، بداية من خلال عرضه لأرضية النقاش حول أطروحة الحزب في المؤتمر السادس، والتي تحدد الإطار العام للعمل الحزبي الذي يرمي إلى «الإسهام في إقامة مجتمع مغربي منفتح و متحضر بنعم بالديمقراطية والعدالة والتنمية».



وتناول فاهري، مبادئ الحزب واختياراته السياسية والتحديات التي تواجه الحزب عقب انتقاله من المعارضة إلى تسيير الشأن العام، موضحا بأن الإكراهات والتحديات التي تواجه الحكومة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

وفي موضوع متصل، أطر عمر فاسي فاهري، لقاء تواصليا مع أعضاء الحزب بمحلية فاس- المدينة، يوم الأحد 25 مارس 2012، حول موضوع «مستجدات الحكومة والبرلمان من 25 نونبر إلى الآن».

وأوضح فاهري، في هذا اللقاء أن المغرب يعرف ديناميكية فاعلة من أجل الإعداد الحقيقي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، موضحا بأن أهم المستجدات سواء على المستوى الحكومي أو على المستوى البرلماني.

## طلبة أمريكيون في ضيافة حزب العدالة والتنمية بالرباط

زار طلبة وطالبات من الولايات المتحدة الأمريكية، المقر المركزي لحزب العدالة والتنمية بحي اللبمون بالرباط، صبيحة يوم الثلاثاء 27 مارس 2012. وكان في استقبالهم محمد الرضى بنخلدون، عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، وجواد الشفدي، عضو القسم التنظيمي الحزبي. إلى ذلك، استمع الطلبة والطالبات الذين يتابعون دراستهم بجامعة أمريكية، لعدة شروحات قدمها لهم الأخوين بنخلدون، والشفدي، عن تاريخ حزب العدالة والتنمية ودوره في المشهد السياسي المغربي، وعن العلاقات المغربية الأمريكية.



## الفقيه بنصالح : الكتابة المحلية لحزب العدالة والتنمية تجدد هياكلها

انعقد مساء يوم الأحد 25 مارس 2012، بمقر حزب العدالة والتنمية بالفقيه بن صالح، الجمع العام المحلي لتجديد الكتابة المحلية تحت شعار «لا تنمية محلية بدون مشاركة فاعلة»، الذي ترأسه سعيد الراضي نائب الكاتب الإقليمي للحزب، وبعد أن نوه بعمل الكتابة المحلية للفقيه بن صالح وبرياديتها على مستوى التاطير والفعل السياسي، وبعد تقديم التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتها، انتقل أعضاء المؤتمر المحلي لانتخاب أعضاء الكتابة المحلية وفق المساطر والمقررات التنظيمية الخاصة بهذه العملية. إلى ذلك، تم انتخاب أحمد حاجي كاتب محلي، ومحمد دعنون نائبا له، فيما صادق المؤتمر على كل من أمينة أبو الفداء، ومليكة الكردودي، وعبد النبي خياري، وأحمد رفاص، و عبد القادر العسري، ومحمد اللوز كاعضاء في الكتابة المحلية .



## الخميسات : قروري يتحدث عن المرأة المغربية ونهديات مابعد الدستور الجديد



نظمت الكتابة الإقليمية لحزب العدالة والتنمية بإقليم الخميسات، بتنسيق مع شببيتها محاضرة في موضوع «المرأة المغربية وتحديات مابعد الدستور الجديد»، من تاطير بثينة قروري رئيسة جمعية منتدى الزهراء ، يوم السبت 24 مارس 2012 بغرفة الصناعة التقليدية. واستعرضت قروري السياق العام الذي تم من خلاله فتح ورش الإصلاحات الدستورية، والمتمثل على الخصوص في الحراك الاجتماعي الذي قادته حركة 20 فبراير كامتداد لثورات الربيع العربي، وهو ما تمخض عنه دستور فاتح يوليوز 2011 المنبثق عن مسلسل طويل من المشاورات والتوافقات، دون أن تغفل الإشارة إلى التناقضات التي ميزت الحركة النسائية من خلال مذكراتها المطالبة في مجال حقوق ومكتسبات المرأة المغربية، هذه الحقوق والمكتسبات التي عرفت تقدما كبيرا مقارنة بالدساتير السابقة. وتسانلت قروري، عن مدى اكتفاء المرأة المغربية بما حققته؟ أم أن ما تم تحقيقه هو فقط بداية في أفق النضال من أجل تحقيق مكاسب أخرى ترقى بوضعية المرأة التي تأثر بشكل مباشر على مستوى تقدم الدولة ككل. وفي ذات السياق، بسطت قروري، مقاربتها التي ترى أنها ضرورية لتحسين وضعية المرأة المغربية كالرفع من نسبة تدرس الفتاة المغربية والقروية على وجه الخصوص، موضحة بأن عامل الفقر هو الذي ينتج عنه العنف أسري، داعية إلى ضرورة اعتماد سياسات عمومية رامية إلى النهوض بالأوضاع الاقتصادية للمرأة المغربية، مشددة على ضرورة تحسين صورة المرأة المغربية في الإعلام وحماية قيم وأخلاق المجتمع.

## شيشاوة : حزب العدالة والتنمية في لقاءات تواصلية مع الساكنة



نظمت الكتابة المحلية لحزب العدالة والتنمية بجماعة إروهال، التابعة لإقليم شيشاوة، يوم الأحد 25 مارس 2012 لقاء تواصليا مع الساكنة بحضور النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية عبد الرحمان رابح، وأعضاء الكتابة الإقليمية للحزب بإقليم شيشاوة، حيث عرض السكان معاناتهم وأهم المشاكل التي تختبط فيها جماعة إروهال من غياب البنيات التحتية من كهرباء والماء الصالح للشرب. وفي هذا السياق، طالبت جمعيات المجتمع المدني بكل من جماعة عين تزوت، وجماعة إروهال، وجماعة تمزكديوين، بتعبيد الطريق الرابط بين هذه الجماعات باعتبارها المنفذ الوحيد لدواوير هذه الجماعات، فضلا عن إسهامه في تنمية المنطقة بأكملها. وشدد المتدخلون، على ضرورة إشراكهم في البرامج التنموية للمنطقة والعمل على تكوين أعضاء هذه الجمعيات للإسهام في تنمية المنطقة كما طالب السكان ببناء دار للولادة للتخفيف من معاناة نساء المنطقة. من جانبه أكد رابح، عن استعداده حمل هذه المهموم والمطالب وطرحها على حكومة عبد الإله ابن كيران والدفاع عن مصالح الإقليم، داعيا السكان إلى الانخراط بكثافة للاستفادة من بعض البرامج التي جاءت بها الحكومة مثل برنامج التغطية الصحية «راميد».

## يقيم : لا يكتمل لقائي بابن كيران إلا بوجود كأس من الشاي



استضافت زاوية، «قهوة مع ...» بيومية «أوجوردوي» في عدد يوم الثلاثاء 27 مارس 2012، محمد يتيتم الكاتب الوطني للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وتناولت معه في دردشة خفيفة، بعض الجوانب الخفية في حياته، وفيما يلي النص الكامل للدردشة :

ما تحب أن تشرب فنجان قهوة أم شاي ؟  
أحبذ كأس شاي، فأصولي صحراوي، والشاي عندنا «مقدس»، وغالبا ما أحرص على تحضيره بنفسي في المنزل، أما القهوة فنادرا ما أحسبها. لقد تعلمت خلال سفري إلى موريتانيا ودول أخرى في الجنوب، بأن هناك قوما إنسانيا تنشأ بالخلق حول كأس شاي.

ماذا يوحي كأس الشاي لمحمد يتيتم ؟  
يوحي لي كأس الشاي بتجمع العائلة، والأعياد، واللقاء الغني مع الأعمام القادمين من زاكورة لزيارتنا في الدار البيضاء، وأستطيع القول بأن كأس الشاي بمثابة الانتماء.

هل سبق وحضرت كأس شاي لرفيق دريك عبد الإله ابن كيران ؟  
إن عبد الإله شغوف بالشاي، ويكون دائما على عجلة عندما يمر عندي، ولكن عندما نجتمع في منزله لا يكتمل «المجمع» بدون كأس شاي.

هل كنت تتمنى تقلد منصب وزير في الحكومة الجديدة ؟  
كنت أتمنى ذلك، لكن اليوم المسألة لا تغريني قط، فعدد مناصب الاستوزار محددة وكان من الضروري القيام بخيارات، والآن، أنا أشعر بتعاطف كبير مع زملائي الوزراء وهم ينتقلون إلي مرحلة التطبيق.

نقابى، أستاذ، مفكر و سياسي، أي صفة في هذه الصفات تفضل؟  
بدون شك مهنة الأستاذ، فندريس أبناء الأمة مهمة نبيلة، لقد درست لعدة سنوات مادة الفلسفة، الشيء الذي سمح لي بأن ألقن طلبتي مناهج تحسين طريقة تفكيرهم ونظرتهم للحياة، فضلا عن كوني كنت ألقى دروسا في الفلسفة في مراكز تكوين المعلمين، وأنا أشعر بالحنين لهذه الفترة من مسيرتي. وبدواخلي، عموما، يبقى للتدريس، والثقافة والنشاط الفكري الغلبة على السياسة.

كتبت عدة كتب ونشرت عدة مقالات، متى تكتب ؟  
أكتب في أي وقت، ونشرت مؤخرا كتابا تحت عنوان: « مداخل للإصلاح الثقافي».

ما هو شعورك كلما زرت أرض أجدادك زاكورة ؟  
أكتشف كل مرة جمالا أديا، وأشعر بأني اقتلعت من جذوري، كما أنني أحس بمسؤولية حماية الثقافة الشفهية الغنية التي تتمتع بها المنطقة، وأغتتم هذه الفرصة لأحيي الفنان «أكلال» مطرب الملحون الذي يحمل تراثا رائعا.

ذكرى تحتفظ بها من والديك ؟  
أسميهما «مقاومان من أجل سعادة سبعة أطفال»، رجل يستيقظ في الفجر ليؤدي صلاته، ويغادر في اتجاه عمله، وامرأة تعتقد اعتقادا راسخا بأن الجدارة وحدها تنتصر.

## أكادير : مستشارو العدالة والتنمية يمارسون عملهم بكل مسؤولية



نفي عبد الله أوباري، منسق فريق مستشاري العدالة والتنمية بالمجلس الجماعي بأكادير، ما نشره أحد موقع إلكتروني محلي، يوم الأحد 25 مارس 2012 في قصاصة خبرية مغشوة ب: «مستشارو العدالة والتنمية ببلدية أكادير يقبلون بالريح». وأضاف، في بلاغ توضيحي توصل الموقع الإلكتروني بنسخة منه أنه «لم يسبق لفريقنا في وقت من الأوقات أن أعلن تجميد عمله داخل مكتب المجلس، بل إن

نوابنا يمارسون عملهم باستمرار وبكل مسؤولية»، مشيرا إلى أن الذين يتلقون التعويضات طبقا لمقتضيات المادة 34 من الميثاق الجماعي، هما النائب الثاني والخامس للرئيس. وذكر عبد الله أوباري، بأن حزب العدالة والتنمية بأكادير، أوضح في بيان أصدره في غشت 2010 المهام التي تولى عنها والأسباب التي دفعته لذلك، وتابع : « نحن لا نزال نشغل داخل الأغلبية، وعبرنا علنيا عن ذلك في كل دورات المجلس و في كل لجانه، مؤكدا بأن حزب العدالة والتنمية لا يتشبث بالمصادقية ويدعو إلى محاربة اقتصاد الريع مركزيا «لكنه يمارس ذلك مركزيا ومحليا».

## بوجدور: شبيبة العدالة والتنمية زجدها هياكلها

جددت الكتابة الإقليمية لشبيبة العدالة والتنمية ببوجدور، هياكلها مساء أمس الثلاثاء 28 مارس 2012 بمقر الكتابة الإقليمية لحزب العدالة والتنمية ببوجدور . وفي كلمة تقديمية أكد الكاتب الإقليمي للحزب بالنيابة على أن حزب العدالة والتنمية، يمر بمرحلة دقيقة وهو في أمس الحاجة إلى شبيبة فاعلة داخل المجتمع، ومواكبة لشعار محاربة الفساد والاستبداد الذي حمله الحزب ويعمل على تنزيله على أرض الواقع. وبعد قراءة القانون الأساسي وإطلاع الحضور على المسطرة الانتخابية، تمت عملية الانتخاب التي أفرزت عبد الجليل مسروح كاتبا إقليميا، ورشيد بازي نائبا له، ولمياء عليوي، عبد الرحمان مساوي، محمد إعطارن، عمر بنجعفر وعبد النبي أوسالم . أعضاء بالمكتب. إلى ذلك، تمت تلاوة البيان الختامي للمؤتمر الذي أكد، على دعمه وتضامنه المستمر مع الشعب الفلسطيني، ورفض كل مظاهر التطبيع مع الكيان الصهيوني مشيدا بالحراك السياسي في العالم العربي عموما وفي سوريا خصوصا. وعلى المستوى المحلي عبر عن تضامن المؤتمرين مع رجلي الإطفاء اللذين تم طردهما من وظيفتهما دون أي سند قانوني معقول وتزديدهم بما يعرفه ملف التموين لسكان مخيمات الوحدة ببوجدور من تلاعبات. أما على المستوى الوطني فقد نوه بجو الشفافية التي مرت فيه الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة وعبر عن الارتياح السائد بما يتحقق من إصلاحات وما تبذله الحكومة من مجهودات للقضاء على الريع ومواجهة الفساد والاستبداد.



## وادي الذهب لكويرة : بووانو يؤكد بأن عوامل النجاح التجربة الحكومية متوفرة

اعتبر إدريس بووانو، عضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، ساكنة جهة وادي الذهب لكويرة إلى الإسهام في توفير النجاح للتجربة الجديدة التي ي دشنها المغرب التي رسم معالمها الخطاب الملكي لـ 9 مارس ونتائج انتخابات 25 نونبر 2011. وأشار بووانو في محاضرة ألقاها يوم السبت 24 مارس 2012 بمدينة الداخلة، إلى أن عوامل النجاح لهذه التجربة التي يمر منها المغرب متوفرة بفضل الإرادة الشعبية القوية والملكية الحامية، مستدلاً بذلك بارتفاع منسوب الجراة لدى المواطنين في التعبير عن مطالبهم، ومن أهمها الحرية والكرامة ورعاية التغيير مع استمرار الاستقرار. وأضاف بووانو، أن من أولويات المرحلة إرساء قواعد الديمقراطية بفسح مجال الحرية مقرونة بالمسؤولية حتى نضمن الاستقرار، والتركيز على التنمية بالرهان أكثر على الشفافية والمنافسة الشريفة، ووضع حد لاقتصاد الرعب، وتفعيل مبدأ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، معتبراً أن هذه العناصر من شأنها أن تحقق الازدهار للمجتمع المغربي. إلى ذلك نظم بووانو سلسلة من اللقاءات التواصلية مع أعضاء شبيبة الحزب بجهة وادي الذهب لكويرة، فضلاً عن زيارات استطلاعية لبعض الوحدات الإنتاجية وبعض المقاولات الصغرى والمرافق العمومية بالجهة.



## الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب وشبيبة العدالة والتنمية يدعوان إلى المشاركة المكثفة في مسيرة القدس



ادعا كل من الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب وشبيبة العدالة والتنمية إلى المشاركة المكثفة في «مسيرة الشعب المغربي من أجل القدس» يوم الأحد فاتح أبريل 2012 بمدينة الدار البيضاء. وأكد الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن المشاركة المكثفة في هذه المسيرة تأتي استجابة لنداء الحرية الصادر عن مسيرة القدس العالمية من أجل الدفاع عن القدس وتحريرها والتصدي للمخططات العنصرية والإرهابية الصهيونية التي تستهدف القدس وعموم فلسطين في هويتها العربية والدينية والتاريخية والحضارية والتي تسابق الزمن في استغلال الصمت والتواطؤ الدوليين. وشدد الإتحاد في دانه على المشاركة المكثفة في مسيرة الشعب المغربي من أجل إحباط أكبر هجمة تتعرض لها القدس في إطار مخططات تهويدها، ومن أجل الدفاع عن أوقاف المغاربة في القدس والتي لا تتعرض للهدم والإبادة، مبيناً أن هذه المسيرة تعتبر دعماً لصمود المقدسين ومقاومتهم للاحتلال. من جانبها، دعت شبيبة العدالة والتنمية، مناضليها والمتعاطفين معها وعموم الشباب المغربي إلى المشاركة المكثفة في «مسيرة الشعب المغربي من أجل القدس» استجابة لنداء واجب النصرة، ودعماً لجهد الشعب الفلسطيني البطل، ودفاعاً عن الأقصى الشريف، مؤكدة في بلاغ لها أن الحضور القوي الداعم في هذه المسيرة يؤكد أن فلسطين تجمع ولا تفرق.

## وزان : مستشارون جماعيون يحملون عامل المدينة مسؤولية عرقلة أورش التنمية



كذلك إلى عقد لجنة الأشغال الكبرى مع العلم أنها ليست الجهة التي يخول لها القانون عقدها. ويضيف التقرير أن المصالح الإقليمية أمرت بإيقاف الأشغال بناء على ملاحظات لكنها وافقت على تصميم جديد معدل لإحدى التجزئات لا يحترم تلك الملاحظات التي تم توقيف الأشغال بسببها، بل يضيف خروقات أخرى إضافية منها: تقليص مساحة المسجد من 1500 متر مربع إلى 860 متر مربعاً، الزيادة في كثافة البقع. ويكشف التقرير أن الجماعة المحلية لم توقف هذه التجاوزات المذكورة بل وقعت بدورها على التصميم المعدل لتجزئة المنظر الجميل في حين كان عليها أن لا توافق، موضحاً أن الجماعة المحلية وقعت على مضمونه، وكان عليها الإقليمية رغم طعنها في مضمونه، موضحاً أن لا توقع ذلك المحضر انسجاماً مع موقفها. وفي موضوع ذي صلة، أدان حزب العدالة والتنمية بوزان، الاختلالات التي طالت التسيير الجماعي، داعياً في بيان له تمكين الرأي العام المحلي من حقه الدستوري في الإطلاع على خلاصات لجن التحقيق وإحالة المتورطين على القضاء. وطالب البيان باسترجاع الأسلاك العمومية التي تم استغلالها من طرف بعض الأعضاء المحسوبة على السلطة، مديناً «رئيس المجلس لمنحها إياها دون موجب قانوني».

قال محمد المرابط، الكاتب المحلي لحزب العدالة والتنمية والمستشار الجماعي بالمجلس البلدي بمدينة وزان، «إن تعطيل قطاع البناء والتعمير الذي يعد رافعة لباقى القطاعات على مستوى المدينة، سيؤدي لا محالة إلى تفجير الأوضاع الاجتماعية المحتقنة بسبب معاناتها من التهميش والهشاشة، محملاً المسؤولية الكاملة للسلطات الإقليمية التي تعرقل إخراج رخص البناء بعدم حضورها لاجتماعات اللجان ورفضها التوقيع على المحاضر عند الحضور». وأضاف المرابط، في اتصال هاتفي مع pjd.ma «إن عامل الإقليم الذي عينه صاحب الجلالة ليقود التنمية صار أكبر معرقل لها»، مطالباً المسؤولين في وزارة الداخلية ووزارة السكنى والتعمير بفتح تحقيق عاجل فيما يجري بالمنطقة. وفي السياق ذاته، أوضح لمرابط أن المجلس البلدي بوزان صادق في الجلسة الثالثة لدورة فبراير يوم الإثنين 19 مارس 2012 بإجماع حاضريه على تقرير اللجنة الخاصة بمتابعة ملف التجزئات العقارية بمدينة وزان والتي تتألف من مستشارين جماعيين. إلى ذلك، يؤكد التقرير الذي توصل pjd.ma بنسخة منه، أن المصالح الإقليمية المختصة تتجاوز صلاحياتها في مجال البناء والعمران من خلال دعوتها إلى إيقاف الأشغال مع العلم أنها ليست الجهة المختصة بذلك، مبيناً أن دعت

## حزب العدالة والتنمية يدعو إلى المشاركة المكثفة في مسيرة نصره القدس



دعا حزب العدالة والتنمية إلى المشاركة المكثفة في «مسيرة الشعب المغربي من أجل القدس»، يوم الأحد فاتح أبريل 2012 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا انطلاقا من تقاطع أبو شعيب الدكالي- محمد السادس بمدينة الدار البيضاء. وفي هذا السياق، قال سليمان العمراني، نائب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إن مشاركة جميع المغاربة في هذه المسيرة الوطنية أمر يقتضيه واجب النصر لهذه القضية ويعتبر حدا أدنى للدعم المطلوب للقضية الفلسطينية. وأبرز العمراني في اتصال هاتفي مع pjd.ma، أن الأمانة العامة للحزب تدارست في اجتماعها الأخير يوم الإثنين 26 مارس 2012 موضوع المسيرة الوطنية لدعم القدس، وقررت توجيه هينات الحزب المجالية ومسؤوليها وعموم مناضليها إلى المشاركة المكثفة في هذه المسيرة الوطنية والعمل على حشد مشاركة عموم المتعاطفين مع الحزب نصره لهذه القضية الإستراتيجية من قضايا الأمة وانخراطا في الحراك العالمي الداعم لهذه القضية. وأضاف العمراني، أنه تم توجيه مسؤولي الهينات المجالية للحزب إلى التنسيق الفعال مع مسؤولي المنظمات الشريكة والموازية للحزب لتحقيق مشاركة معتبرة ووازنة، مبينا أنه الحزب خصص ميزانية لدعم تنقل مناضلي الحزب ومتعاطفيه من الجهات القريبة وكذا الإسهام في تغطية مصاريف عملية تنظيم المسيرة الوطنية.

## تاوانات : أزيد من 500 شاب وشابة في نشاط لشبيبة العدالة والتنمية بمنطقة أورتزاغ القروية



نظمت الكتابة الإقليمية لشبيبة العدالة والتنمية لتاوانات بتنسيق مع الكتابة المحلية لحزب العدالة والتنمية باورتزاغ، مساء يوم الخميس 29 مارس بقاعة الاجتماعات التابعة لجماعة أورتزاغ نشاطا شبابيا تنوع بين الفكر والسياسة والفن والإبداع. وحضر الحفل أزيد من 500 شاب وشابة أغلبهم شباب تلاميذ بالثانوي وطلبة إضافة إلى رجال تعليم شباب تفاعلوا بشكل كبير مع برنامج الأمسية التي نظمت بهاته المنطقة القروية التي تبعد عن مدينة تاوانات بحوالي 40 كلم. وقد افتتح الأمسية عضو اللجنة المركزية جلال بونوار بعرض تعريفي بالشبيبة وأهدافها، تلاه عرض فكري لمحمد الزريفي حول الشباب والتحوليات السياسية لقي استحسانا كبيرا وتجاوبا مع الحضور خصوصا في فترة المناقشة. وتواصلت الأمسية الشبابية بعرض فني للفنان الساخر مسرور المراكشي الذي أمتع الحضور بحسه الفكاهي الهادف ليختتم اللقاء بإبداع لشباب المنطقة عبر فن الراب والذين قدموا من خلاله قصائد غنائية حول الأم وحب الوطن عبرت عن الحس الإبداعي لشباب العالم القروي. وتجدر الإشارة أن المنظمون قرروا غلق أبواب القاعة المحتضنة للنشاط وعدم السماح لآخرين بالدخول نظرا للازدحام الكبير حيث حضر النشاط أزيد من 500 شاب وشابة.



## الحسيمة : فرق الأغلبية بمجلس النواب تطالب بلجنة استطلاعية



قال عبد العزيز عمري، رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، «إن فرق الأغلبية بمجلس النواب طالبت رئيس مجلس النواب، بضرورة تشكيل لجنة استطلاعية برلمانية لزيارة إقليم الحسيمة من أجل الوقوف على حقيقة ما جرى بالإقليم». وأضاف العمري في اتصال هاتفي مع pjd.ma أن فرق الأغلبية وجهت طلبا لرئيس مجلس النواب بتشكيل لجنة استطلاعية برلمانية بسبب الأحداث التي عرفها إقليم الحسيمة والنقاش الذي أثاره التعاطي الحكومي ووزارة الداخلية مع هذه الأحداث، مبينا أنه كان من اللازم للمؤسسة البرلمانية أن تعمل على كشف ما جرى بهذه المدينة عبر لجنة استطلاعية برلمانية. وأبرز عمري، أن المبادرة الجماعية لفرق الأغلبية من أجل تشكيل لجنة استطلاعية برلمانية جاءت بعد مشاور بين فرق الأغلبية، مضيفا «نحن مستعدون لزيارة المدينة في أي وقت يقرر فيه مكتب مجلس النواب تشكيل اللجنة المعنية».

## مراكش: بووانو يحذر من مغبة التلاعب بمصلحة الوطن



حذر النائب البرلماني، عبد الله بووانو المترشحين والمفسدين والانتهازيين وأصحاب الحسابات السياسية الضيقة الذين يتربصون بالتجربة الحكومية، من مغبة التلاعب بمصلحة الوطن، مؤكدا «أن الحكومة ماضية في درب الإصلاح ومحاربة الفساد واقتصاد الربيع أحب من أحب وكرهه من كره». وأضاف بووانو، خلال المهرجان النسائي الثالث لنساء العدالة والتنمية بمراكش الذي نظم يوم السبت 24 مارس 2011 ببهو المجلس الجماعي، وتخللت اللقاء كلمات كل من الكاتب الجهوي للحزب محمد العربي بلقايد، والبرلمانية نزهة الوافي ومسؤولة العمل النسائي للحزب، وكذا مسؤولة العمل النسوي بحركة التوحيد والإصلاح بمراكش. إلى ذلك، تم خلال المهرجان تكريم عدد من الفعاليات النسائية على رأسها الفنانة المراكشية فضيلة بنموسي، والفاعلة الجموعية بالعالم القروي زهرة إدعلي، كما تم تكريم أحد الفنانين الأمازيغيين وأحد فتاتي الحلقة بساحة جامع الفنا ليختتم المهرجان بلوحات فنية لفرقة أشبال الضياء للإبتداء.

## أصيلا: الشواطي في لقاء مع رئيس مفوضية الشرطة

عقد النائب البرلماني المصطفى الشواطي، يوم الثلاثاء 20 مارس 2012، لقاء تواصليا مع رئيس مفوضية شرطة أصيلا بمكتب هذا الأخير الذي رحب بهذه المبادرة، متمنيا النجاح والتوفيق للنائب البرلماني في مهامه. وفي ذات السياق، تمت مناقشة ما يتعلق بالجانب الأمني، وضرورة إحداث دائرة ثانية بأصيلة لتغطية النقص الحاصل في هذا الجانب وتقريب الإدارة من المواطنين، وكذلك مسألة تنظيم المرور وخاصة في شارع الحسن الثاني وبالضبط قرب سوق انوال، ثم مشكلة سرقة السيارات مع تحميل جزء من المسؤولية لبعض أصحابها. كما تمت مناقشة بعض «المناطق السوداء» التي تعرف رواجاً للمخدرات والخمور والدعارة والقمار وكذا استغلال القاصرين. وشدد الطرفان، خلال اللقاء على ضرورة المعالجة الشمولية لكل هذه المشكلات مع قيام كل واحد بمسؤوليته.



## بني ملال: الحنصالي يرد على ادعاءات «الخبر» و «المساء» في بيان حقيقة



قال الحسين الحنصالي البرلماني عن فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب «إن حقيقة ما نشر في جريدتي «المساء» و«الخبر» يتعلق بشركة استثمارية أسست في شهر ماي 2011 أترأس إدارتها، ولا أملك أغلب أسهمها، كما روج بهتانا وزورا، واقتنت الشركة أرضا مخصصة للسكن الاقتصادي في شهر غشت 2011 مساحتها 3657م وليس 7000م، ولا توجد في منطقة الاحتياط الإستراتيجي، وتم هذا قبل 25/11/2011 أي قبل اكتساب صفة برلماني، وبعد تهيب الملف والتصاميم التي استغرقت وقتا كبيرا، قام المهندس المعماري المكلف بالمشروع بوضعه لدى المركز الجهوي للاستثمار للمصادقة عليه وفق المساطر القانونية المعمول بها في مجال الاستثمار في أوائل شهر يناير 2012 وتمت المصادقة عليه رسميا في 25 فبراير 2012». وأضاف الحنصالي، في بيان حقيقة توصل الموقع الإلكتروني (pjd.ma) بنسخة منه أن هذا المشروع عبارة عن مؤسسة تعليمية خاصة بأسلاكها الثلاثة سيوفر قرابة 100 منصب شغل فار، وقد تم الاشتغال عليه منذ 2009، وتأخر لأسباب تتعلق بالقطعة الأرضية وإجراءات إعادة تأسيس الشركة، مشددا أن ادعاء جريدة «الخبر» في عدد يوم الجمعة 23/3/2012 «استفادة برلماني من البيجي من تفويت قطعة أرضية» ادعاء عار من الصحة سيعرضها للمتابعة القضائية إذا لم تكشف للرأي العام الوطني الجهة المفوتة وظروف التفويت، وهل التفويت كان بالمجان أم بالمقابل، حتى لا تعود مرة أخرى إلى تشويه سمعة الأبرياء بغية تسويق الجريدة على حسابهم. وشدد أن إعادة نشر جريدة «المساء» لمقال يوم الجمعة سبق نشره في عدد سابق 235 ونصفه الآخر سبق نشره في جريدة «المساء» ليوم الأربعاء 14/3/2012 عدد 1702 يبين بوضوح أن هناك جهات تخوض حربا بالوكالة ضد حزب العدالة والتنمية، وتتخبط في صرف الأنظار عن الفساد والمفسدين الحقيقيين. مضيفا أن «الوثيقة الخطيرة» حسب ما تزعمه الجريدتين هي مجرد محضر لجنة الاستثمار المنعقدة لدراسة المشروع بتاريخ 23/2/2012، ولا تصمد دليلا على استغلال النفوذ، والخبراء في مجال الاستثمار يعرفون المدد التي يستغرقها المشروع لكي ينال المصادقة، وختم بيان الحقيقة بقوله تعالى «وسيعلم الذي ظلموا أي منقلب ينقلبون».

## القصر الكبير: المجلس البلدي بصدد بناء سوقين لمحاربة احتلال الملك العمومي

باشرت السلطات المحلية بمدينة القصر الكبير بتنسيق مع المجلس البلدي، حملة واسعة النطاق، على عدة مراحل، استهدفت عربات الباعة المتجولين الموجودة بمختلف شوارع المدينة، انطلقت من سوق لالة رقية، لتنتقل إلى شارع الزرقطوني وساحة المحطة الطرقية، ثم ساحة المنار، حيث قامت السلطات بإخلاء شوارع وسط المدينة. وقامت السلطة المحلية بمدينة القصر الكبير، بجولة ميدانية استهدفت أصحاب المقاهي والمطاعم والمحلات التجارية الذين يستغلون الرصيف، والملك العام وسط المدينة، لتذكيرهم بضرورة احترام البنود المذكورة في الرخص الممنوحة لهم من طرف القسم الاقتصادي للجماعة، والتي تسمح لهم بمزاولة نشاطهم التجاري، وأهمها احترام الملك العام والفضاء المخصص للراجلين. وقال سعيد خيرون، رئيس المجلس البلدي للقصر الكبير، في تصريحه للموقع pjd.ma «احتلال الشوارع أمر غير قانوني ولا مجال لمناقشته». وبخصوص المقاربة الاجتماعية في هذه القضية، قال خيرون «إن البلدية هي بصدد بناء سوقين كبديل لهؤلاء البائعين المتجولين، كما جرى توقيع شراكة مع شركة للبناء بخصوص بناء محلات تجارية و عددها 375 لإيواء باعة ما يسمى سوق الفجر». ويذكر أن المجلس البلدي لمدينة القصر الكبير، أصدر عدة قرارات تنظيمية تقضي بمحاربة احتلال الملك العام وصودقت عليها بحضور باشا المدينة في دورات المجلس البلدي، إلا أن ذلك بقي مجرد حبر على ورق أمام عدم تنفيذ السلطات التنفيذية، حيث صرح سعيد خيرون، رئيس المجلس البلدي للقصر الكبير، في وقت سابق لجريدة «المساء»، بأنه لا بد من إحداث شرطة بلدية للتصدي لظاهرة احتلال الملك العام، تقوم بتنفيذ قرارات المجلس البلدي على غرار شرطة المجالس البلدية بالدول الأخرى كفرنسا نموذجا.



## عماري: تطوير قطاع العدل رهين بترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية

## فرق الأغلبية تطالب بلجنة استطلاعية بسجن عكاشة



أكد عبد العزيز عماري، رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، أن تطوير قطاع القضاء رهين بترسيخ مبادئ الاستقلالية والنزاهة والتخليق والفعالية والنجاعة، مشددا خلال تدخله في مناقشة الميزانية القطاعية لوزارة العدل والحريات برسم سنة 2012 أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب مساء يوم الخميس 30 مارس 2012، بأن ورش إصلاح القضاء «يقضي انخراط جميع مكونات المجتمع من أجل بلوغ هذا الهدف المنشود». ودعا عماري إلى وضع ميثاق للنزاهة والشفافية يشمل مختلف مكونات منظومة العدالة، «ومن أجل تحقيق الفعالية، يتعين إيلاء أهمية خاصة بالموارد البشرية العاملة في القطاع، تكوينها وتأهيلها، وكذا الاستجابة لمطالبها المعقولة، فضلا عن تحديث مرافق المحاكم بهدف جعل القضاء يساهم في جلب الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية».



قال عبد العزيز عماري، رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، «إن فرق الأغلبية بمجلس النواب طالبت بتشكيل لجنة استطلاعية لزيارة سجن عكاشة بالدار البيضاء على خلفية اللقاء الذي عقدته فرق الأغلبية مع اللجنة الوطنية للتضامن مع رشيد نيني والدفاع عن حرية الصحافة التي أبرزت في تقرير لها أن الصحفي رشيد نيني ممنوع من الأقلام والأوراق ومن الصلاة الجماعية من باقي السجناء». وأضاف عماري أن فرق الأغلبية قررت طلب مهمة استطلاعية ليست فقط للإطلاع على من أجل الوقوف على حقيقة الوضعية التي يعيشها الصحفي رشيد نيني حسب ما نقلته لجنة التضامن معه، ولكن للوقوف بصفة عامة على أوضاع نزلاء السجن المذكور».

## تارودانت: أوريش يتواصل مع ساكنة «تنتفات» و«زكموزن»

دعا محمد أوريش النائب البرلماني عن فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، إلى تعبئة شاملة لمحاربة الرشوة مشيدا بدور المواطن في تفعيل القانون ومحاربة هذه الآفة. وأضاف، أوريش في لقاء تواصل في يوم السبت 24 مارس 2012 بدوار «تنتفات» جماعة سيدي احساين بتاليوين، أن الحكومة الحالية هي حكومة أمل المغاربة لمحاربة الفساد مشيرا إلى الحيز المهم الذي يشغله الشق الاجتماعي في قانون المالية. ومن جانبهم، تحدث المتدخلون عن معاناتهم اليومية في وعورة الطريق المؤدي إلى حقول الزعفران، فضلا عن جملة من المشاكل التي باتت تؤرق الساكنة من قبيل مشكل ترامي بعض الأعيان على أراضي المواطنين ونقص في الماء الصالح للشرب.





## بنعبد الصادق : ثلاث خصال اجتمعت في الرصيد نمكنه من إنجاز مشروع إصلاح القضاء

تشرف على إصدار القوانين الجديدة، وقال « كفي من الذين يصدرون القوانين، وبيعها بدون تاريخ». ولضمان حقوق المتقاضين، طالب بنعبد الصادق، بتسجيلات مرنية في مخافر الشرطة خلال مرحلة البحث التمهيدي «رفعا لكل لبس»، داعيا إلى تمكين الدفاع من المحاضر عند قاضي التحقيق، مطالبا بمراجعة ظروف الاعتقال الاحتياطي، وتدوين رأي الأقلية في محاضر المداولات». وفي مجال التصريح بالجمعيات، قال بنعبد الصادق «لم يعد أي معنى أن يظل التصريح بالجمعيات عند الباشا أو القائد أو مصالح العمالة، بعد تعديل الفصل 5 من ظهير الحريات العامة لـ 58»، داعيا إلى التصريح بالجمعيات عند النيابة العامة، لأن هذه الأخيرة «هي التي تدافع عن الحق العام»، والقاضي «يدافع عن الحريات». وفي موضوع الإضرابات، يقول بنعبد الصادق « نتحدث عن الحقوق، ولا نتحدث عن الواجبات، أنادي بوضع مدونة خاصة بالواجبات»، كما طالب بإصدار في أقرب وقت قانون لتنظيم الإضرابات»، مضيفا « ليس معقولا توقيف إدارة عن العمل في قطاعات مثل العدل، والجماعات المحلية، التي تتعطل بسببها مصالح المواطنين. وفي موضوع أمانة الفيلاي، يقول بنعبد الصادق «أثيرت ضجة إعلامية مؤخرا، ربطت واقعة الاعتصاب بالفصل 475، في الوقت أن هذا الفصل لا علاقة له بالاغتصاب، لأن المغتصب لا يمكن أن يتزوج بضحيتها»، مضيفا بأن الفصل المذكور «يتحدث عن الاختطاف والتغريب، ووفق ذلك هو نص قانوني قابل للتغيير و للتعديل والحذف والمناقشة».

إصلاح القضاء، يقول «إضافة إلى إجماع الشعب المغربي، وكافة مكونات المجتمع المدني، أجمعوا على الانخراط في تغيير شامل منذ 25 نونبر، وهو الإصلاح الذي يندرج فيه القضاء ومفهوم العدالة ككل»، مضيفا «إن الوزير الحالي للعدل والحريات يتوافر على ثلاث خصال تمكنه من إنجاز إصلاح القضاء، فهو ناشط حقوقي، ومهني محنك وسياسي ممارس، وهي الصفات التي، يقول بنعبد الصادق «لم تجتمع في وزير وسابق». وشدد بنعبد الصادق، على أهمية قطاع العدل في هذه المرحلة، بالنظر إلى تخصيص دستور 2011، لـ 44 فصلا من فصوله الـ 180 لهذا القطاع الحيوي، (22 فصلا للحريات، و22 فصلا للقضاء) مما يُلقي بمسؤولية جسيمة على وزارة العدل والحريات، مضيفا «إن الدستور الجديد يتحدث عن ربط المسؤولية بالمحاسبة، حان الوقت لربط استقلالية القضاء بالنزاهة». وليكون القضاء في خدمة المواطن، دعا بنعبد الصادق، إلى تسهيل الولوج للمحاكم، وتبسيط المساطر والاعتناء بالجالية المغربية بالخارج، مضيفا « ليس منطقيا أن نطلب من المهاجرين حضور الجلسات باستمرار»، مستدلا على صعوبة ذلك من خلال مواكبته لتجربة «مهاجر مغربي يقيم بكندا تلزمه المحكمة بالمغرب بالحضور». ومن جهة أخرى طالب بنعبد الصادق، بتجميع القوانين التي وصفها بـ«المشتتة»، في مدونات ناهيك عن ضرورة تحيينها وتبسيطها، مستنكرا نشر تلك القوانين في كتب وبيعها في الأكشاك بدون تاريخ، «إلى حدود اليوم لا يتوفر المهنيون على مسطرة مدنية أو جنائية محينة»، داعيا إلى أن تتولى ذلك جهة رسمية



قال محمد بنعبد الصادق، عضو لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، «إن الميزانية الفرعية برسم سنة 2012 لوزارة العدل والحريات، يتم بموجبها تخصيص 120 درهما سنويا لكل مواطن في السنة، في المقابل يتم تخصيص 700 درهما سنويا لكل مواطن فرنسي، و1700 درهما في سويسرا». وأضاف بنعبد الصادق، نائب رئيس فريق العدالة والتنمية المكلف بالتشريع، « يصعب الحديث عن الإصلاح، وبين يدي كل قاضي حوالي 1200 ملفا في السنة»، مشيرا إلى أنه في ظل هذا الوضع «يصل المنتوج القضائي إلى المواطن معتلا». ولم يخف بنعبد الصادق، تفاوله الشديد، بنجاح مشروع



# أخبار الحكومة

**بنكيران: لست هنا من أجل المال ولكن من أجل خدمة الصالح العام**



قال رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران، في مقابلة مطولة خص بها أسبوعية «ل'أبصار» (من 23 إلى 29 مارس 2012)، «إن راتبه الشخصي هو 50.000 درهم، يخصص قسط منه بـ 10.000 درهم منها لميزانية الحزب، ناهيك عن التعويض عن السكن الوظيفي الخاص به، الذي لم يحسم بعد في خيار الانتقال إليه، مضيفاً، بأنه «على المغاربة أن يفهموا أن بنكيران ليس هنا من أجل المال، ولكن من أجل خدمة الصالح العام».

وتناول رئيس الحكومة، عدة قضايا كأحداث الريف وتداعيات الربيع العربي والوضع الاجتماعي المتردي ورواتب وامتيازات بعض الإداريين الخيالية والتدخلات العنيفة لرجال الأمن ومشكل الإفلات من العقاب وقانون المالية وعلاقته بالقصر، ودعوته جماعة العدل والإحسان للحوار، كما أبدى رأيه في الأخبار التي تروج حول اعتزام التيار السلفي التحاقه بالحقل السياسي.

وقال ابن كيران «إن الحكومة ستصغي بشكل إيجابي، لأي مطالب اجتماعية حقيقية، وبأنها شكلت لجنة لبحث أسباب الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفتها بعض المناطق مؤخراً قصد إيجاد حلول لهذه الملفات، وبأنها «بالمقابل، لن تتساهل مع ما من شأنه أن يخل بالنظام العام من قبيل إغلاق طريق واحتلال قضاء عمومي أو إدارة»، مضيفاً بأن «الحكومة هي في سدة الحكم، اليوم، بفضل الشعب ولذلك ستعمل على خدمة مصالحه»، معبراً عن «عدم استيعابه للتوقيف» الذي اندلعت فيه بعض الاحتجاجات، التي تزامنت مع تنصيب الحكومة التي لم تكن قد التقطت أنفاسها بعد، قائلاً «إن توقيت اندلاع هذه الاحتجاجات يبعث فعلاً على طرح بعض التساؤلات».

وفي معرض رده على سؤال، حول ما تعترضه الحكومة من تدابير لتلبية المطالب المتاجرة، ذكر رئيس الحكومة بأن حكومته «تتعرف بمسيرة الإصلاحات والأوراش المفتوحة منذ أكثر من عشر سنوات وعلى عدة مستويات»، مؤكداً بأنها عازمة على «الحفاظ بالمكتسبات، والمضي قدماً لاستكمال الأوراش المفتوحة».

وحول التدخلات العنيفة لرجال الأمن، اعتبر رئيس الحكومة أن فتح «تحقيق في الموضوع هو وحده الكفيل بالحسم في هذا الأمر»، مَنوها بعمل كل الرجال والنساء العاملين في هذا المجال، داعياً إلى ضرورة إعادة النظر في العلاقة القائمة بين المواطنين ورجال الأمن.

وعن عامل سيدي بنور قال ابن كيران إنه يشكر صاحب الجلالة محمد السادس، الذي دافع عن عضو في الحكومة، وفي نفس الوقت لا يفهم كيف يتجرأ مسؤول كبير على النطق بكلام لا يليق في حق وزير.

وفي ما يخص ملف حاملي الشهادات المعطلين، بدأ رئيس الحكومة، كعادته، وإضاحاً في موقفه، الذي يؤكد فيه بأنه «لا يمكن توظيف الجميع»، موضحاً، بأنه سيتم توزيع 26 ألف منصب شغل تضمنها مشروع قانون المالية برسم سنة 2012 في إطار من «الشفافية التامة». وعن نشر لوائح رخص النقل أو «الكريمات»، نيه ابن كيران، إلى أنه هو الذي أعطى الضوء الأخضر لنشرها، لأنه ليس هناك أي داع للسكوت فمالكو هذه الرخص لا يسرقون المال العام، ولكن في بعض الحالات، هناك أشخاص لا يستحقون هذه الرخص، مضيفاً «فالإصلاح الذي نحن بصددده سيفتح القطاع على التنافسية، وسنأخذ بعين الاعتبار الأشخاص الذين هم بحاجة إليها فعلاً»، معتبراً «أن الأمر يتعلق بمطلب مجتمعي عادل».

وأكد رئيس الحكومة، أن فريقه الحكومي يتمتع بتماسك متين، وأن أجواء العمل ودية للغاية، حتى في الأوقات العصيبة، مشيراً إلى أنه عند انسحاب نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من افتتاح جلسات الحوار الاجتماعي، عقد اجتماعاً مع محمد الوفا وزير التربية الوطنية بحضور حميد شباط، الكاتب العام لهذه النقابة، وعبد الواحد سهيل وزير التشغيل لحل المشاكل العالقة، وهذا ما تم بالفعل.

وفي رده على سؤال حول مشروع قانون المالية الذي غابت عنه بصمة العدالة والتنمية، قال رئيس الحكومة، «إنه عندما جاءت الحكومة الجديدة، وجدت القانون متأخراً عن مواعده، أما عن بصمات حكومته، فقال «إن فريقه أدخل لمسات اجتماعية على قانون المالية من قبيل صندوق مساعدة الأسرة والتغطية الصحية والزيادة في منحة الطلبة».

**العثماني : المغرب قام بالإصلاحات اللازمة بطرق ديمقراطية وبهدوء**



أكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، سعد الدين العثماني، أن المغرب قام بالإصلاحات والتحولت اللازمة بطرق ديمقراطية وبهدوء، في سياق الربيع العربي، الذي سهل «الطفرة الديمقراطية بالمنطقة». وأشار العثماني، في حديث نشرته وكالة الأنباء التركية (أناضول)، على هامش الزيارة الرسمية التي قام بها لأنقرة (18-20 فبراير الجاري)، إلى أن الربيع العربي أظهر أن شعوب المنطقة تتمتع بالحياة.

وبخصوص العلاقات المغربية التركية، أكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون أن المغرب وتركيا تجمعهما علاقات أخوية ضاربة في أعماق التاريخ، معتبراً أن الرباط وأنقرة تنسقان مواقفهما في إطار المنظمات الدولية. وأشار إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا ترقى إلى المستوى المنشود، مشدداً على أن زيارته لتركيا، الأولى لوزير مغربي للشؤون الخارجية والتعاون منذ 25 سنة، شكلت مناسبة لتوقيع اتفاقيات ثنائية في عدد من المجالات.

وفي ما يتعلق بالأزمة في سورية، ذكر الوزير بموقف المغرب المعارض لتسليح المعارضة السورية، مشدداً على أهمية فرض المزيد من الضغط على نظام بشار الأسد ودعم المعارضة المدنية من أجل وقف إراقة الدماء في سورية بطرق ديمقراطية.

**الداودي: الجامعة مطالبة بالانخراط الفعلي في مسلسل الإصلاحات**



قال لحسن الداودي، وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، في المؤتمر الذي نظمته مؤخراً جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس واتحاد الجامعات العربية «إن الجامعة أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالانخراط الفعلي في مسلسل الإصلاحات لتحقيق التنمية الشاملة».

وأضاف الداودي، خلال الجلسة الافتتاحية للدورة 45 للاتحاد العام للجامعات العربية، بأن الغاية الكبرى لإصلاح التعليم العالي تتمثل في تحويل الجامعة الإمكانات والصلاحيات التي توّهلها لتكون قاطرة للتنمية، وتفتتح على محيطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، فضلاً عن جعلها مرصداً للتقدم العلمي والتقني وفضاء لاستقطاب الطلبة والباحثين.

وأشار الداودي، إلى أن الجامعات مطالبة بتوحيد الرؤى في ما يتعلق بتحسين وتوسيع العرض التربوي وضمان جودة التكوينات وملاءمتها مع حاجيات سوق الشغل، من خلال مراجعة المحتويات والمناهج، بإعطاء الأولوية للتكوينات المهنية والتكوينات العلمية والتقنية والشروع في اعتماد النهج التعاقدية على أساس الأهداف، في تعامل الجامعة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي.



## الأزمي : مشروع قانون مالية 2012 تضمن تدابير تستهدف الفئات الشعبية

قال إدريس الأزمي، الوزير المكلف بالميزانية، إن إعداد مشروع قانون المالية 2012 أعد في إطار إستراتيجية حاسمة تتمثل في الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية.

وأضاف الوزير الأزمي، خلال رده على تدخلات البرلمانيين بشأن مشروع قانون المالية في لجنة المالية بمجلس النواب، أن المشروع يتميز بجرعة إردية كبيرة، وبأنه مشروع طموح لأنه يهدف لإطلاق مجموعة من الإصلاحات، مشيرا إلى أن الكل مجمع على ضرورة الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، كما أنه مشروع تضمن تدابير تستهدف الفئات الشعبية.

وبعد أن نوه الأزمي بمدخلات النواب البرلمانيين، واعتبرها أساسية لفتح نقاش واضح ومثمر، أفاد أن الحكومة الجديدة اعتمدت مقاربة تشاركية جديدة، مبنية على الثقة «فمستوى النقاش لا يمنع المعارضة من المساهمة في دعم الحكومة، والأغلبية في تقديم النصح للحكومة، فهذا سبيل سيوصلنا إلى مباشرة كبرى الإصلاحات علما أن السياق السياسي الحالي ييسر هذه الإصلاحات».

وفي هذا الصدد، ركز الأزمي على ضرورة إصلاح نظامي المقاصة والتقاعد، قائلا «إننا نعلم جيدا أن هذه الإصلاحات تبقى مكلفة سياسيا واجتماعيا، لكن لا بد من إيجاد هوامش في الميزانية حتى نتمكن من المضي قدما في مجموعة من الاستثمارات». غير أن الأزمي شدد على أن ينطلق ورش الإصلاحات في جو تسوده الثقة والتعنية.

وبعد أن استحضر الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة وكذا الظرفية الوطنية الحالية ووجود إرث كبير، أوضح الوزير المكلف بالميزانية أنه كان من الضروري «إضفاء الطابع الاجتماعي لمشروع قانون المالية من خلال محاولة الجواب عن مجموعة من الانتظارات، فمشروع قانون مالية 2012 اجتماعي ومفعم للأمال ونسعى أن يحصل نوع من التفاعل الإيجابي مع ما تم تقديمه من قبل جميع الفاعلين، فنحن نريد تفاعلا إيجابيا بين الحكومة والمواطن وأيضا بين الحكومة والمؤسسة التشريعية».



## رئيس البرلمان الأوروبي: البرلمان الأوروبي «متمسك بقوة» بشراكة مع المغرب

استقبل رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران، رئيس البرلمان الأوروبي، مارتن شولتز يوم السبت 24 مارس 2012.

وسيلتقي شولتز في زيارة رسمية يقوم بها للمغرب لمدة يومين تعد الأولى من نوعها لبلد خارج الاتحاد الأوروبي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون سعد الدين العثماني، فضلا عن لقائه برئيس مجلس النواب كريم غلاب ورئيس مجلس المستشارين محمد الشيخ بيد الله.

ويشارك رئيس البرلمان الأوروبي، ضمن وفد هام من النواب الأوروبيين، بعد يوم الأحد 25 مارس 2012 في الدورة العامة الثامنة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التي سيتناول نقاشها العام موضوع «الاتحاد من أجل المتوسط والتحديات الكبرى في المتوسط».

وفي موضوع متصل، أكد شولتز، أن البرلمان الأوروبي «متمسك بقوة» بشراكة مع المغرب تقوم على أساس أفعال ملموسة، بدليل التصويت الإيجابي لصالح تحرير تجارة المنتجات الفلاحية والصيد البحري.

وأوضح شولتز، في حديث خص به وكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة زيارته للمغرب، أن التصويت الإيجابي لصالح الاتفاقية الفلاحية المغرب-الاتحاد الأوروبي «أكد أن نواب البرلمان الأوروبي إزاء المغرب جادة وأنها نرغب في شراكة تقوم على أساس أفعال ملموسة وليس فقط على أقوال».

وقال «إن هذا التصويت كان صعبا بالنسبة لبعض زملائي، فترددهم كان مبررا بالتخوف من أن يؤدي فتح السوق أمام المنتجات المغربية إلى منافسة منتجات مماثلة لبعض المنتجين الأوروبيين».

وبخصوص رفض البرلمان الأوروبي لاتفاقية الصيد البحري المغرب-الاتحاد الأوروبي، أوضح شولتز أن هذا الرفض «يعود لأسباب شكلية أكثر مما هي قانونية أو اقتصادية»، مضيفا «إننا في حاجة لاتفاقية تكون مستدامة اقتصاديا وبيئيا واجتماعيا من أجل مصلحتنا المتبادلة».

وفي إشارة إلى الانتداب الجديد للمفوضية الأوروبية للتفاوض بشأن اتفاقية جديدة للصيد البحري، أكد رئيس البرلمان الأوروبي أنه «يبقى متفانلا بأن تفضي هذه المفاوضات إلى نتيجة إيجابية في إطار اتفاق جديد للصيد البحري بين الجانبين».

وسجل شولتز أن التصويتين حول اتفاقية الصيد البحري والاتفاقية الفلاحية «يدلان جيدا على أن البرلمان الأوروبي متمسك بقوة بالشراكة مع المغرب، ولكن في إطار علاقة جادة تحترم القانون».



## رئيس الحكومة: القطب المالي للدار البيضاء سيعطي قيمة مضافة للقطاع المالي ومخاض الأعمال بالمغرب

قال رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران، إن القطب المالي للدار البيضاء سيعطي قيمة مضافة للقطاع المالي ومخاض الأعمال بالمغرب، كما سيسهم في جذب الاستثمار وإنعاش التشغيل، وتوفير فرصة لإشعاع البلاد على المستوى الإقليمي بما سيعزز العلاقات الجيدة القائمة بين المغرب وباقي الدول الإفريقية وكذا الدينامية القوية للبنوك والمقاولات المغربية على مستوى القارة. وأكد ابن كيران خلال جلسة عمل عقدها الجمعة 23 مارس 2012 مع مسؤولي القطب المالي للدار البيضاء، تمحورت، حسب بلاغ لرئاسة الحكومة، حول الأهمية الاستراتيجية للمشروع والمراحل التي تم إنجازها، لمسؤولي القطب المالي دعم الحكومة لهذا المشروع واستعدادها لتذليل الصعوبات التي من شأنها أن تعوق إنجازه أو تؤثر سلبا على تنافسيته.

ودعا هؤلاء المسؤولين إلى مضاعفة الجهود لإنجاحه وجعل مدينة الدار البيضاء مركزا ماليا إقليميا يساهم في تعزيز النمو وإيجاد فرص الشغل وتحديث الاقتصاد الوطني ودعم إشعاع البلاد على المستويين الإقليمي والقاري. وأضاف بلاغ رئاسة الحكومة أن الوزراء المشاركين في هذا الاجتماع، أكدوا من جانبهم على الالتزام المتضمن في البرنامج الحكومي من أجل إنجاح هذا المشروع وجعله قاطرة لتحديث القطاع المالي الوطني وتحسين مناخ الأعمال وإشعاع المغرب على المستوى الإقليمي، وعبروا عن استعدادهم للعمل على استكمال مختلف الأوراش المرتبطة بتطوير القطب المالي وتمكينه من التنافسية اللازمة، وذلك في إطار التعاون والتشاور مع جميع الأطراف المعنية بالمشروع. إلى ذلك، حضر الاجتماع عبد الله بها وزير الدولة، والمصطفى الرميد وزير العدل والحريات، ونزار بركة وزير الاقتصاد والمالية، ويوسف العمراني الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

## العثماني في قمة «سيول» للأمن النووي

ترأس سعد الدين العثماني، وزير الشؤون الخارجية والتعاون، ممثلا لجلالة الملك محمد السادس، الوفد المغربي المشارك في قمة سيول للأمن النووي التي ستطلق أشغالها يوم الإثنين 26 مارس 2012، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات، وكذا وزراء الشؤون الخارجية لـ 52 بلدا.

وتمت خلال هذا اللقاء الإشادة بجهود المغرب الذي يترأس إحدى مجموعات العمل الثلاث للمبادرة العالمية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، إضافة إلى إسبانيا باعتبارها البلد المنسق. ومنذ انتخاب بلادنا في الاجتماع السابع للمبادرة العالمية لمحاربة الإرهاب النووي في يونيو 2011 لرئاسة مجموعة العمل حول الرد وتبوير الحوادث النووية، كثفت جهودها الدبلوماسية بهدف ضمان مساهمة حيوية للتعاون الدولي من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وأشد قدرة في الوقت نفسه على التعامل مع تهديدات الإرهاب النووي.



## الشوباتي: 2,5 في المائة من الجمعيات زحكت 63 في المائة من الموارد المخصصة للجمعيات



قال الحبيب الشوباتي، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، إن حجم الدعم المقدم من طرف الدولة لفائدة النسيج الجمعوي بالمغرب يفوق 8,8 مليار درهم، مبرزا أن نسيج المجتمع المدني لا يوفر سوى 1 بالمائة من فرص العمل من مجموع العمالة في المغرب في عام 2007. وأضاف الوزير في تصريح لموقع pjd.ma أن 80 في المائة من النسيج الجمعوي يستفيد فقط من أقل من 10 في المائة من مجموع مخصصات النسيج الجمعوي، في حين أن 2,5 في المائة من الجمعيات تتجاوز ميزانيته السنوية مليون درهم، وتحكّر بالتالي -يوضح الشوباتي- 63 في المائة من مجموع الموارد المخصصة للجمعيات. وفي السياق ذاته، أبرز الشوباتي أن 5,4 في المائة فقط من النسيج الجمعوي بالمغرب تفوق ميزانيته السنوية 500 ألف درهم، مبينا أنه بمعدل جمعية من خمسة جمعيات تشتغل بميزانية سنوية تبلغ أقل من 5000 درهم، وجمعية واحدة من 3 جمعيات تشتغل بميزانية سنوية أقل 10 آلاف درهم. وفي موضوع متصل، قال الشوباتي، في تعقيبه على مداخلات هيئات المجتمع المدني التي شاركت في اللقاء التواصلي الأول في موضوع «المرأة بين التشريع والواقع» الذي نظمت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية يوم الجمعة 23 مارس 2012 بالرباط، إن استبداد الدولة وتحكم الدولة في المجتمع، لا يمكن أن نستبدله باستبداد المجتمع، مشددا على ضرورة البحث عن الهندسة المثلى للسلطة في المجتمع. وأضاف الوزير أن المغرب يتم فيه التأسيس لثقافة المجتمع كسلطة، مؤكدا أنه لا بد من الحوار وأي نزوع عن الحوار يتجه نحو الاستبداد. وأكد الشوباتي على ضرورة الخروج من منطق التسول في عمل المجتمع المدني في القيام بأنشطته إلى منطق الاستحقاق، مشيرا إلى أن الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، جاءت للاشتغال على الجانب التشريعي الخاص بالمجتمع المدني، وأنها معنية بتقديم المعلومة عن سائر جمعيات المغرب من أجل أن يكون المجتمع المدني نموذج في الحكامة ومكونا أساسيا في تنزيل الدستور.

## بوليف: إصلاح النظام المالي سيمكن بلادنا من استثمار الفائض المالي على المستوى الإقليمي

أكد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، بأن من شأن إصلاحات النظام المالي التي تعتمده الحكومة القيام بها أن يجعل من المغرب قطبا ماليا لاستثمار الفائض المالي على المستوى الإقليمي بالنظر إلى استقراره سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وأوضح بوليف، في مداخلة له في ندوة نظمتها وحدة البحث في المالية والبنوك والأسواق بجامعة عبد المالك السعدي بطنجة، في موضوع «المالية الإسلامية: بديل أم مكمل للتمويل التقليدي»، مساء السبت 24 مارس 2012، أن الحكومة تعكف على وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون يتيح إدراج التمويلات الإسلامية في النظام البنكي المغربي، مضيفا بأن الحكومة وبنك المغرب يعملان على تحديد التعديلات الممكن إدخالها على النظام البنكي المغربي، مبرزا أن السنة الجارية ستشهد إنضاج التصورات المتعلقة بالمعاملات المالية ذات المرجعية الإسلامية. وأعرب بوليف، عن اقتناعه بكون هذا النوع من التمويلات سيجد مكانه في النظام المالي العالمي بالنظر إلى التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، مذكرا في هذا الصدد بأن المغرب شرع منذ 2007 في إدراج منتجات بديلة للخدمات المالية التقليدية. من جانبه، اعتبر رئيس جامعة عبد المالك السعدي حذيفة أمزيان، في كلمة خلال الندوة، أن البديل التي يتبناها الاقتصاد الإسلامي قد تشكل حولا للخروج من الأزمة المالية التي تعصف بالعالم منذ سنة 2008، مشيرا إلى أن أمام التمويلات الإسلامية فرصة من أجل إثبات نجاعتها في معالجة اختلالات النظام المالي الذي أدى إلى الأزمة العالمية، معتبرا أن المناخ العالمي أصبح أكثر تقبلا لهذا النوع من التمويلات.





## رباح : الشراكة مع الجمعيات المهتمة بالسلامة الطرقية سينبني على «منطق التعاقد»

أكد وزير التجهيز والنقل السيد عزيز رباح، أن التعاون مع الجمعيات العاملة في مجال السلامة الطرقية خلال المرحلة المقبلة سينبني على «منطق التعاقد» الذي يستند أساسا على «طلبات العروض». وقال رباح، في كلمة افتتاحية خلال اللقاء التواصلي الذي نظمته اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير لفائدة الجمعيات الفاعلة في مجال السلامة الطرقية، يوم الإثنين 26 مارس 2012، «إن الشراكة مع هيئات المجتمع المدني النشيطة في هذا المجال ستركز على «منطق التعاقد» وعلى «دقاتر التحملات» التي تحدد التزامات الدولة المادية واللوجيستية والتأطيرية، على أن تقدم الجمعيات المعنية برامج ومشاريع طموحة في هذا الصدد. واعتبر أن الاشتغال على مستوى الذهنيات السائدة التي «تصر على مخالفة قوانين السير» وإفشاء ثقافة احترام قانون السير مدخلا أساسيا للحد من الآثار الكارثية لحوادث السير، داعيا إلى تعبئة جهود الصحافيين وفعاليات المجتمع المدني من أجل التوعية والتحسيس وتأطير مستعملي الطريق. ومن جانبه، جدد الكاتب الدائم للجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير عز الدين الشرايبي التأكيد على ضرورة «الالتزام بالتعاقد» للجمعيات العاملة في هذا المجال مع الوزارة المعنية لتوحيد الجهود في مواجهة ظاهرة ارتفاع حوادث السير. وذكر، في هذا الصدد، بالتوصيات التي أفضى إليها المنتدى الوطني حول «سلامة الراجلين بالوسط الحضري»، الذي انعقد يوم 18 فبراير الماضي بالرباط تخليدا لليوم الوطني للسلامة الطرقية، مشيرا إلى أنها همت مجالات «الاستراتيجية والتتبع» و«البنية التحتية والتشوير» و«التوعية والتحسيس». وأبرز أن هذه التوصيات ركزت، على الخصوص، على ضرورة تحديد «أهداف مرقمة» للتخفيف من حوادث السير وعدد الضحايا الناجم عنها على خمس سنوات المقبلة وتجنب «التوسع المبالغ» فيه لقارعة الطريق و«تحرير» الملك العمومي وخاصة الأرصفة والانفتاح على مكونات المجتمع المدني في العمليات التي تهم التوعية والتحسيس في مجال السلامة الطرقية. ويهدف هذا اللقاء التواصلي، الذي شارك في أشغاله 420 فاعلا جمعويا يمثلون 210 جمعية عاملة في مجال السلامة الطرقية، إلى التواصل مع مكونات المجتمع المدني بغية حثها على تقوية دورها في التوعية بمخاطر حوادث السير والعمل على دمج السلامة الطرقية في الأنشطة التربوية والتواصلية التي تنظمها هذه الجمعيات وإفساح المجال أمامها من أجل تبني مشاريع هادفة في هذا المجال وتطوير قدراتها على تأطير مستعملي الطريق. يذكر أن هذا اللقاء، الذي تم خلاله عرض «مؤشرات السلامة الطرقية بالمغرب» و«المخطط التواصلي الموكل للخطة الاستراتيجية المنمجة للسلامة الطرقية 2011-2013» والإعلان عن طلب عروض لاتقاء مشاريع السلامة الطرقية لفائدة مكونات المجتمع المدني، يندرج، على الخصوص، في إطار تنفيذ البرنامج الحكومي الذي أكد أنه يعمل على «بلورة سياسة فاعلة لمعالجة ظاهرة حوادث السير وتحسين السلامة الطرقية».



## الحقاوي: المبادرات التشريعية اليوم في يد المجتمع المدني

قالت بسمية الحقاوي، وزيرة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية، «لقد تواتت الحكومات ولم تستطع أن تقدم انطلاقا من المقاربة القانونية والاجتماعية حلا، ولدي الجرأة لأقول إن الحكومات السابقة لم تستطع أن تقدم حلا لأن الحل ليس سهلا، واليوم المبادرة التشريعية ليست فقط في يد البرلمان ولكن أيضا في يد المجتمع المدني الذي عليه أن يبادر ويقترح». وأكدت الوزيرة حسب يومية المساء في عددها الصادر اليوم 26 مارس 2012، ب. أن الحكومة مجبرة اليوم على أن تقدم استراتيجيتها للحلول الناجعة على مستوى التدخل القانوني، ليس فقط على مستوى المادة 475، ولكن في كل المواد التي تمس بكرامة المرأة، والمبادرة التشريعية عندما تأتي من الحكومة عن مشروع قانون وتأتي من مقترح قانون من الفرق البرلمانية ومبادرة المجتمع المدني، فلا أحد يمكن أن يتصدى لها إن كان هناك إجماع». ودعت بسمية الحقاوي، في ندوة نظمتها يومية «المساء» السبت 24 مارس 2012، بالرباط تحت عنوان «من أجل مقاربة اجتماعية حقوقية لمسألة الاغتصاب وتزويج القاصرات»، بعد انتحار أمينة فيلالي إثر اغتصابها وتزويجها من مقتصبها، إلى «اغتنام هذه الفرصة، رغم أنها مناسبة مؤلمة، لطرح ووضع مبادرات تشريعية بالطريقة التي سينص عليها القانون التنظيمي الذي ينظم علاقة المجتمع المدني ومبادراته التشريعية إزاء البرلمان، وعند ذلك سننجز معا لأننا نقاطع في الكثير من المواقع، وبالبضبط في هذا الموضوع الذي نتماهي فيه». ومن جهتها، اعتبرت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن قضية أمينة فيلالي ليست جديدة، لتضيف بأن يعانين من قوانين مختلفة، وشددت نجية أديبة، رئيسة جمعية «ما تقيش ولدي» على أن قضية أمينة فيلالي ليست جديدة، لتضيف بأن القاضي الذي قبل بتزويج طفلة ذات 15 سنة يحتاج إلى علاج نفسي، وبخصوص المقاربة الدينية لقضية الاغتصاب وتزويج القاصرات، اعتبر مصطفى بوهندي، أستاذ علم مقارنة الأديان، «بأننا في حاجة إلى قراءات جديدة للنص الديني لتفادي شرعنة الاغتصاب».



## الشوباني: الحكومة لن تتسامح مع الفساد و المفسدين

قال الحبيب الشوباني الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان و المجتمع المدني، أن ورش الحكامة و التوزيع العادل للمال العام، وتحرير المواطن المغربي من الخوف و التبعية للسلطة و المال «تشكل أولويات الحكومة الحالية»، مؤكدا أن حكومة ابن كيران مصرة على محاربة الفساد و المفسدين، ولن تتسامح معهم، وستلاحق ناهبي المال العام وتقديمهم للمحاسبة مهما علت مناصبهم. وأضاف الشوباني في لقاء مفتوح نظمته شبيبة العدالة والتنمية بالقنيطرة أول أمس الأحد 26 مارس 2012 بقاعة القصر البلدي بالقنيطرة، أن الحكومة تسعى جاهدة إلى وقف إنتاج المشاكل و الإنكباب على إيجاد أكبر قدر ممكن من الحلول، مشيراً أن ذلك سيكون بالتوازي مع السعي نحو تأويل أوسع لمقتضيات الدستور الجديد وحرصها على تجسيده بأرض الواقع. وكشف الشوباني، أن المجتمع المدني هو الآخر ينخره الفساد واقتصاد الربح، وقال «إن 97% من الجمعيات الموجودة لا تصرح ببياناتها المالية، وأن 10% من هاته الأخيرة تستحوذ على النصيب الأكبر من الدعم المقدم لها»، مضيفاً بأن اهتمام وزارته منصب بالأساس على وضع معايير جديدة للإستفادة من دعم الدولة بطريقة شفافة و عادلة بعيداً عن الزبونية.



## منظمة التجديد الطلابي تلتقي بلحسن الداودي



مقدمتها الإشكالات البيداغوجية المختلفة، وضعف الموارد البشرية وقتله وعدم أهليتها للقيام ببعض المهام مما يتسبب في إحداث ظلم كبير للامتحانات من الطلبة. وناقشت الطرفان، مشاكل البحث العلمي بالجامعة الذي لم يرق بعد للمستوى المطلوب وما تواجه الجامعة من تحديات كبيرة، فضلا عن الاجتماعية للطلاب المغربي، بضيف الإبراهيمي. وبرز الإبراهيمي، أن المنظمة تقدمت بعرض مفصل حول فكرة المناظرة الوطنية حول التعليم التي دعت لها التجديد الطلابي تفعيلا لمبدأ المقاربة التشاركية التي جاءت بها الحكومة الجديدة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في معالجة قضايا وإشكالات الجامعة. وخلص اللقاء إلى ضرورة استمرار جسر التواصل بين الفاعلين في العمل الجامعي من الطلبة وبين الوزارة الوصية.

أفاد محمد الإبراهيمي، رئيس منظمة التجديد الطلابي، «أن وفدا عن اللجنة التنفيذية للمنظمة التقى لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، يوم الجمعة 23 مارس 2012 بمقر الوزارة بالرباط للتباحث في عدد من القضايا والملفات العالقة والإشكالات التي تعانيها الجامعة المغربية على مختلف المستويات». ونوه الإبراهيمي في تصريح للموقع الإلكتروني (pjd.ma)، باللقاء الذي جمع المنظمة بالداودي، معتبرا أن اللقاء كان فرصة لفك ما سماه «الجمود» الذي خيم على العلاقة بين الأجهزة الطلابية وممثليهم وبين المسؤول الأول على وزارة التعليم العالي منذ عقود.

وأضاف الإبراهيمي، أن اللقاء بسط عدة قضايا لم تجد طريقها بعد إلى الحل بالجامعات المغربية وفي

**بوليف : لم يتم اتخاذ أي قرار بالزيادة في أسعار المحروقات**

أكد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة، أن الحكومة لم تتخذ أي قرار بالزيادة في أسعار الغاز والبنزين والفيول، مضيفا أنه لا علم له بأي قرار للزيادة في هذه المواد. وأبرز الوزير في تصريح ليومية «الصباح» في عدد يوم الثلاثاء 27 مارس 2012، أن هناك مجموعة من السيناريوهات لإصلاح صندوق المقاصة التي مازالت قيد الدرس، مُشددا على أن الحكومة لم تتداول هذه النقطة، مستبعدا -في الوقت ذاته- أي زيادات قبل الانتهاء من وضع خطة شاملة للإصلاح.



**رئيس الحكومة يستقبل وفدا عن الكونغرس الفيدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية**

استقبل رئيس الحكومة، عبد الإله ابن كيران، وفدا عن الكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية، التي تضم مجموعة من الجمعيات المهتمة بإنتاج البواكير، والزيتون والورود. وتناول اللقاء، بين رئيس الحكومة، وأحمد أوغياش، رئيس الكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية، ونائبه أبي بكر بلكورة، مجموعة من القضايا التي تهم القطاع الفلاحي بالمغرب، ومداولة سبل تطويره في إطار مخطط المغرب الأخضر.



**الشوباني : ستعتمد الحكومة منهجية تشاركية مع المجتمع المدني**



قال الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الحبيب الشوياتي، «إن الحكومة تلتزم بتمكين المجتمع المدني من الاضطلاع بدور المساهمة في إعداد مشاريع وقرارات لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وفق أحكام الدستور الجديد».

وقال الشوياتي، خلال ندوة وطنية نظمها المرصد الوطني لحقوق الناخب، مساء يوم الثلاثاء 27 مارس 2012 في موضوع «دور المجتمع المدني في التشريع»، إن الحكومة ستعتمد منهجية تشاركية مع المجتمع المدني من خلال الحوار والتشاور حتى تكون فاعلا رئيسيا في المساهمة في إعداد المشاريع والقرارات، مشيرا إلى أن الحكومة رصدت أهدافا استراتيجية تتمثل في تمكين المجتمع المدني من الاضطلاع بدوره في هذا المجال وفق ما ينص عليه الدستور (الفصول 12 و 13 و 14 و 15)، واعتماد حكمة المجتمع المدني بإقرار «ديمقراطية داخلية لمكوناته وحكامه في علاقته مع المال العام».

من جانبه، قال رئيس المرصد الوطني لحقوق الناجب، خالد الطرابلسي، إن المرصد يعمل على إعداد مذكرة تتضمن التفاصيل المرتبطة بتنزيل الدستور في مجال مساهمة المجتمع المدني في التشريع منها تنظيم مناظرة دولية حول التجارب الرائدة في ما يتعلق باختصاصات المجتمع المدني في هذا المجال، والبحث عن السبل الكفيلة بتقوية الحكامة لدى المجتمع المدني.

وأكد الطرابلسي أن المرصد سيطلق مبادرة تهتم بتأسيس انتلاف وطني من أجل دور حقيقي للمجتمع المدني في التشريع، يضم فعاليات حقوقية والعديد من المهتمين بالشأن العام.

ومن جهته، تساءل عضو مجلس النواب عبد الله البقالي، عن إمكان وجود مجتمع مدني «مؤهل من حيث الممارسة والفكر والخطاب، مؤثوق به وذو مصداقية في مجال المساهمة في التشريع»، وذلك بالنظر للتحديات الكثيرة التي يفرضها التعدد داخل النسيج الجمعي المغربي وكذا الإشكالات التي تطرحها العلاقة بين العمل المدني والعمل السياسي.

وأبرز البقالي، في هذا السياق، أن الوثيقة الدستورية الجديدة نصت صراحة على مبدأ اعتماد المقاربة التشاركية في مجال التشريع وتوسيع نطاقه.

ومن جهته، توقف طارق ثلاثي، أستاذ العلوم السياسية، عند الإكراهات التي يواجهها المجتمع المدني والمتمثلة، حسب رأيه، في انعدام الثقة في مكوناته وحاجته إلى تبني مرجعية حقيقية، متسانلة عن إمكانية استثمار مساهمة المجتمع المدني في القضايا الكبرى للوطن واعتباره فاعلا أساسيا في التنمية الشاملة.



## بوليف: التمويلات الإسلامية أصبحت ضرورة ملحة



أكد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون العامة والحكومة، بأنه «على عكس ما يعتقد البعض، أصبح التمويل الإسلامي ضرورة ماسة وملحة»، مضيفا في حوار مع يومية «أجوردوي لوماروك» أن نتائج ذلك لا يمكن إلا أن تكون حيوية لاقتصاد البلاد، موضحا بأنه «إذا كنا نرغب حقا في جعل المغرب محورا اقتصاديا إقليميا، فلا بد لنا من اعتماد هذه الآليات الجديدة». وفيما يلي النص الكامل للحوار:

أعلنت خلال الندوة التي نظمت مؤخرا بمدينة طنجة حول التمويل الإسلامي، عن مشروع قانون قيد الإعداد في هذا الصدد، ما هي طبيعة هذا القانون الجديد؟

أولا، أود أن أشير إلى أن وضع قانون ينظم التمويل الإسلامي ليس وليد اللحظة، وبأنا شرعنا في هذا الورش منذ مدة طويلة، وبالتالي كان علينا أن نحسم في أحد الخيارين: إما وضع قانون بنكي مائة في المائة إسلامي، وإما أن ندخل تعديلات تدريجية، حتى لا نزعزع استقرار النظام البنكي الوطني، وهو الخيار الذي اتفقنا عليه حتى اللحظة، مع التأكيد على ضرورة مساهمة فاعلين محليين، ولذلك فإن الحكومة تعمل اليوم إلى جانب البنك المركزي المغربي، على إدخال تعديلات على قانون البنوك لنتمكن من وضع بدائل إسلامية متجاوبة مع حاجيات المستهلك المغربي، وكما سبق لي الذكر، بأن النسخة النهائية لهذا المشروع ستكون جاهزة في بحر هذه السنة لكي تدخل حيز التطبيق في 2013.

في نظرك، هل هذا النمط التمويلي يعد بديلا للخروج من الأزمة أو هو فقط أداة تكميلية للآليات الموجودة حاليا؟

على عكس ما يعتقد البعض، التمويل الإسلامي أصبح ضرورة ماسة وملحة، ونتائجها لا يمكن إلا أن تكون حيوية لاقتصاد البلاد. وإذا كنا نرغب حقا في جعل المغرب محورا اقتصاديا إقليميا، فلا بد لنا من اعتماد هذه الآليات الجديدة، لأن الأمر يتعلق بخطوة جديدة

من شأنها أن تعزز التنمية وتشحن السوق الاقتصادي الوطني. تتوقع «كازا فينانس سيتي»، مثلا، مساهمة عشرات الفاعلين اقتصاديين، ولكننا وصلنا، حتى الآن، إلى فاعلين اثنين فقط وبمساهمة متوسطة نسبيا، وبالموازاة، هناك مستثمرين جد أقوياء في مجال التمويل الإسلامي مستعدين للمساهمة وهم في حالة انتظار وترقب؛ ولم لا نعطيهم هذه الفرصة؟ لأن هذا هو جوهر الديمقراطية، وأقول، بأنه يجب توسيع دائرة المواد المعروضة على المستهلك والمستثمر المحتمل، حتى يتسنى له اختيار ما قد يتمشى مع انتظاراته. ما هي الموارد الرئيسية التي ينبغي عليها مشروع القانون الجديد؟

نعتزم بالإضافة إلى الأدوات الموجودة مثل «المشاركة» و«المضاربة» و«الإيجار» و«المشاركة» إدخال آليات جديدة مثل «الاستثناء» و«مبيعات السلام»، ولكن سنعطي الأولوية لآلية «المشاركة» لأنها بمثابة عقد لتقاسم الأرباح والخسائر الذي يشارك، من خلاله، سواء البنك أو الزبون في تسيير الشأن موضوع العقد، مهما كان نوعه، لأن العلاقة التي تربطهما تكون في جميع الأحوال مربحة للطرفين. ما الذي من شأنه فرملة المتاجرة بهذه الآليات البديلة؟

قبل كل شيء، النظام البنكي المغربي يتميز بطابعه الريعي، لذلك فمبدأ «المجازفة» غير مأخوذ بعين الاعتبار، كما أن النظام الجبائي يلعب دورا حاسما في استمرارية هذا النوع من الآليات، ومنه، علينا الإبقاء على نظام جبائي في مستوى محايد حتى نستطيع تخفيض أسعار بعض المواد، كما أن التكوين في هذا المجال هو بدوره غير كاف. أما الآن، فسنعمل بالتدريج ريثما يستوعب مجموع الفاعلين والمواطنين مفهوم ومغزى الآليات البديلة والتي يراد بها آليات مالية شفافة.

عن يومية «أجوردوي لوماروك» 27 مارس 2012

## مراكش: الرصيد يلتقي بوفد عن التنسيق الوطنية لدور القرآن



التقى مصطفى الرصيد، وزير العدل والحريات، يوم الأحد 25 مارس 2012 بمدينة مراكش بوفد عن «التنسيقية الوطنية لدور القرآن» التي تضم رؤساء جمعيات من مختلف مناطق المغرب. وحضر اللقاء أيضا أربعة برلمانيين بإقليم مراكش عن فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، وهم محمد العربي بلقايد ويونس بن سليمان وعمر بنيطو ومحمد الغشيم. وفي هذا السياق، يقول بلقايد «إن اللقاء تمحور حول الانفراج الذي عرفه ملف دور القرآن خلال السنة الماضية، والإجراءات الكفيلة بفتح جميع دور القرآن المغلقة»، مضيفا أن الوزير أكد سعيه إلى حل ملف دور القرآن نهائيا لدى الجهات المعنية في إطار العدالة وكفالة الحريات، موضحا أن الشيخ محمد المغراوي، رئيس جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة، رحب بالوزير في كلمة له خلال هذا اللقاء مشيدا بالمجهودات التي تبذلها الحكومة الحالية والإنجازات التي حققتها.

## زيارة الخلفي إلى الجزائر تتوج بتوقيع بروتوكول تعاون لتحسين العلاقات الثنائية



زيارة الخلفي إلى الجزائر تتوج بتوقيع بروتوكول تعاون لتحسين العلاقات الثنائية أجرى مصطفى الخلفي، وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة، عدة مباحثات مع الطرف الجزائري وخاصة مع نظيره وزير الاتصال الجزائري، ناصر مهل، همت بالأساس الإجراءات العملية لتجسيد إرادة التقارب بين البلدين، واتفقا على ضرورة تعميق التعاون بين المغرب والجزائر بين المغرب والجزائر. وأفاد الخلفي، في تصريح صحفي من العاصمة الجزائرية، أن من بين هذه الإجراءات التي اتفقا عليها إحداث منتدى جزائري-مغربي للصحافيين يعقد بالتناوب بين البلدين. وتوجت هذه الفكرة بتوقيع بروتوكول تعاون وقعت وكالة الأنباء الجزائرية (واج) ووكالة المغرب العربي للأنباء (ومع) اليوم الثلاثاء، بمقر واج بالجزائر العاصمة تهدف إلى تعزيز وتطوير التعاون بين

الوكالتين، كما يهدف إلى استيعاب التطورات في البلدين والقضاء على الأحكام المسبقة وتعزيز كل ما يوحد الدولتين. كما ستشمل المستجدات الصحفية والتكنولوجية بين الوكالتين. وأضاف الخلفي الذي يقوم بزيارة عمل إلى الجزائر تنتهي اليوم الثلاثاء 27 مارس 2012، أن كل من المغرب والجزائر بحاجة إلى التفكير «جميعا في كيفية ترجمة إرادة التقارب في سياسات عملية تخدم الأجيال المقبلة»، مشيرا إلى أن اللقاء الذي جمعه مع نظيره الجزائري يروم البحث في كيفية تجسيد خطط التقارب بين المغرب والجزائر في قطاع الإعلام والاتصال على المستوى التلفزي والإذاعي ووكالات الأنباء».

## وزير العدل والحريات يلتقي باللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين



أعلنت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين أن مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، عقد صبيحة يوم الثلاثاء 27 مارس 2012 لقاء معها بالتزامن مع الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها أمام مقر وزارة العدل للمطالبة بمواصلة تفعيل اتفاق 25 مارس 2011. وأضافت اللجنة المشتركة في بلاغ لها أصدرته عقب الزيارة، أن اللقاء تطرق لموضوع الاتفاق المذكور (اتفاق 25 مارس 2011) الذي كان مصطفى الرميد شاهدا على صياغته حينما كان رئيسا لمندى الكرامة لحقوق الإنسان سابقا.

وأعرب الوزير حسب البلاغ -عن نيته في فتح حوار وطني بهدف الوصول إلى مقاربة شمولية مرضية لكافة الأطراف لحل ملف المعتقلين الإسلاميين وإزالة الإحتقان الذي يصاحبه، وذلك مباشرة بعد الانتهاء من صياغة الميثاق الوطني لإصلاح العدالة والذي تعف وزارة العدل والحريات على إعداده. كما أوضح البلاغ أن الرميد عبر أنه «متشبت بهذا الملف ولم يتخل عنه، واستدل على ذلك بالإفراج الأخير الذي شمل الشيوخ الثلاثة، الذي اعتبره إشارة واضحة على عدم إغلاق الملف». وفيما يتعلق بالوقفات الاحتجاجية التي تخوضها اللجنة المشتركة أكد الوزير أن «الدستور يكفل لكل المواطنين المغاربة حق التظاهر السلمي، و باعتباره وزيرا للحريات كما هو وزير للعدل لن يتوانى عن حفظ هذا الحق الدستوري مادام منضبطا بالشروط التي ينص عليها القانون».

## الخلفي لـ «القدس العربي»: لا تراجع عن حرية الإبداع

أوضح مصطفى الخلفي، وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة، أن علاقة السلطة التنفيذية بوسائل الإعلام في المغرب تتمثل في وضع القواعد المنظمة لهذا القطاع، نافيا أن تكون علاقة تحكم وسيطرة. وأكد الخلفي «أن حرية الإبداع والصحافة مكفولة دستوريا في المغرب، وليس هناك أي تراجع عنها» معلنا في مقابلة مع «القدس العربي»، عن قرب ميلاد مجلس وطني للصحافة وعن الإعداد



لتنظيم مناظرة حول السينما، وانطلاق مفاوضات لترتيب «عودة متدرجة» لمكتب «الجزيرة» إلى المغرب. وكشف أيضا أن وزير العدل والحريات قدم ملتصا للجهات العليا من أجل إطلاق سراح الصحافي المعتقل رشيد نيني، وأعلن أن المغرب سيمنح تراخيص لإنشاء قنوات تلفزيونية حرة في غضون الثلاث سنوات القادمة. وفي موضوع آخر، أوضح الخلفي، أن مراجعة «دفاتر التحملات» مدخل أساسي لمعالجة قضايا كبرى، تتمثل في حاجة المغرب إلى قطب إعلامي سمعي بصري عمومي قوي، قائم على مبادئ الحرية والمسؤولية والإبداع والكرامة للعاملين، ويسعى إلى الاضطلاع بثلاث مهام مستعجلة، أولاها: تعزيز مقومات الهوية المغربية كما جاءت في الدستور، وثانيها: المواكبة الفاعلة والقوية للتحولات السياسية وللمسلسل الإصلاحات الجارية، فيما تتمثل المهمة الثالثة في مواجهة تحديات التنافسية التي يطرحها وجود زهاء 900 قناة فضائية على مستوى «نايل سات» وحده. هناك، إذن، تحديات الاستعداد لتحرير المجال السمعي البصري بالمغرب والتي لا يمكن أن نتهرب من استحقاقات تنزيلها. وتابع «اعتمدنا... مقاربة تشاركية، من خلال التواصل والحوار الواسعين مع المسؤولين والعاملين المعنيين وتعميم هذا الموضوع على مجموعة من الفاعلين، إذ أننا تلقينا اقتراحات هبات متعددة، من جمعيات ومنظمات ونقابات وعاملين ومبادرات فردية... فضلا عن حث إدارات القطب العمومي - على مستوى القنوات والإذاعات - على الانخراط في حوارات مع العاملين من أجل تقديم مذكرات جماعية، تنطلق من تقييم حصيلته دفاتر التحملات السابقة، وفي الوقت نفسه تأخذ بعين الاعتبار الانتظارات والاستحقاقات المستقبلية». وأضاف «يمكن القول إن المغرب يشهد حاليا مناخا سياسيا جديدا مرتبطا بالدستور، يفرض على السلطة الحكومية المعنية بقطاع الاتصال أن تضطلع بدورها في التقنين والتنظيم، من أجل تأهيل هذا القطاع لمواجهة تحديات الجودة والتنافسية والحكمة. أما هاجس الحرية، فإبنا نعتبر أنه من غير الصحيح أن يُطرح، لأننا نؤكد أن الحرية أصبحت الآن مكتسبا لا تراجع عنه مطلقا». وكشف الخلفي، بأنه «منذ الأسبوع الأول من تولينا المسؤولية على رأس هذا القطاع، نعد لقاء أسبوعيا مع قيادة القطب العمومي. لقاءات يتفق الجميع على كونها إيجابية، إذ حصل فيها تقدم إيجابي في عدد من القضايا»، مضيفا بأن «تحرير القطاع السمعي البصري اختيار ديمقراطي أُرسي في المغرب منذ حوالي عشر سنوات. أما التعثر فقد كان على مستوى أجراته (تنفيذه). ومن التحديات التي كانت مطروحة آنذاك، تبلور عرض مقترح من القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه تأهيل القطب الإعلامي العمومي لمواجهة تحديات المجال السمعي البصري». يمكن الاضطلاع على المقابلة كاملة على الرابط التالي:

HYPERLINK «<http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2012\03\03-21\21qpt960.htm>»

<http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2012\03\03-21\21qpt960.htm>

## الخلفي: ما أوردته (الصباح) مزاعم عارية من الصحة



نفي مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة ما نشرته على لسانه جريدة (الصباح) بخصوص العلاقات المغربية الجزائرية يوم الأربعاء 28 مارس 2012 تحت عنوان « الخلفي .. بحث المخدرات والتهرب قبل فتح الحدود » . واعتبر الخلفي في اتصال هاتفي مع وكالة المغرب العربي

للأنباء أن ما ورد بهذا المقال هو بمثابة « مزاعم عارية من الصحة ». وأضاف وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة أنه لم يسبق له أن أدلى بهذا الموقف إطلاقا. وكان الخلفي، قد صرح خلال زيارته للجزائر ، أن المستقبل الاقتصادي والتموي للمغرب العربي يبقى رهينا بوحدة البلدان المشكلة لهذا الفضاء، وأن مسألة فتح الجزائر لحدودها مع المغرب هي مسألة ترتبط بسيادة الجزائر وأجرى الخلفي خلال هذه الزيارة محادثات مع نظيره الجزائري ناصر مهل، تمحورت حول تعزيز التعاون في المجال الإعلامي وتنويعه خدمة للمصلحة المشتركة بين البلدين، عملا بالتوجيهات السامية لقائدي البلدين صاحب الجلالة الملك محمد السادس والرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وفي هذا الإطار تم توقيع بروتوكول للتعاون في مجال الإعلام والاتصال بين البلدين، و اتفاقية تعاون بين وكالة المغرب العربي للأنباء ووكالة الأنباء الجزائرية، كما تم الاتفاق على إحداث منتدى للصحفيين بالبلدين.

## رئيس الحكومة في لقاء مع المستثمرين الفرنسيين



دعا عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة، المستثمرين الفرنسيين إلى الاستثمار بالمغرب، مؤكدا استعداده مساعدتهم على إذابة كل العوائق التي تقف حجرة أمامهم، معربا عن استعداد الحكومة للقيام بإصلاح جباني يتجه نحو التخفيف من الأعباء الضريبية. وأبرز ابن كيران في لقاء مع المستثمرين الفرنسيين والمغاربة يوم الأربعاء 29 مارس 2012 بالرباط، والذي حضره أزيد من 450 من رجال الأعمال الفرنسيين والمغاربة في لقاء حول «الاستثمار والتنمية: آفاق المغرب في 2012»، أن الحكومة المغربية «رهن إشارة المستثمرين الفرنسيين من أجل تحقيق شراكة مستدامة ومنصفة ومريحة للطرفين»، بما يساعد الشعب المغربي خاصة الفئة المعوزة منه على الاستفادة بشكل مباشر من هذه الاستثمارات الفرنسية، بشكل لا يجعل تحقيق الأرباح هو الهدف الوحيد للمستثمرين الفرنسيين بقدر ما يجب أن يهدف كذلك حفظ العلاقات العريقة بين البلدين، مشددا على أن العلاقات الفرنسية المغربية لا يمكن إلا أن تتجه نحو المزيد من التعاون. ويندرج اللقاء ضمن مبادرة عمل نادي رجال الأعمال فرنسا-المغرب، بهدف تحديد دقيق لرافعات تعزيز الاستثمار الثنائي،



**الخلاصة: ستتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة بشأن ما صدر عن المجلس الأعلى للحسابات**

قال مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، «إن التقرير الذي صدر عن المجلس الأعلى للحسابات تقرير هام ويعكس الدور الحيوي والاستراتيجي لهذه المؤسسة، مشيراً إلى أن الحكومة بصدد دراسة التوصيات التي صدرت عن المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2010». وأضاف الخلفي في ندوة صحفية يوم الخميس 29 مارس 2012 عقب انتهاء أشغال اللقاء الأسبوعي لمجلس الحكومي، أن ما صدر عن المجلس الأعلى للحسابات ستنم دراسته من خلال كل قطاع وزاري على حدة، بشكل يعكس ما تؤكد عليه الحكومة بشأن ترسيخ مبدأ الحكامة الجيدة التي من مقتضياتها الشفافية وسيادة القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل دور القانون من أجل الإقلاع الاقتصادي المنشود. وأفاد الناطق الرسمي باسم الحكومة أن الحكومة بصدد دراسة مقترح تأسيس هيئة يخول لها إحالة الملفات مباشرة على القضاء دون ما حاجة إلى المسطرة المعقدة من أجل إحالة ملفات وقضايا الفساد على القضاء من جانب آخر أوضح الخلفي أن ما صدر عن والي بنك المغرب من تصريحات تفيد أن المغرب سيحقق 3 بالمائة من نسبة النمو هذه السنة فقط ينسجم مع اضطراره بمسؤوليته حسب ما يحدده له ذلك القانون، مشيراً إلى أن الحكومة تتدارس ما صدر عنه، في حين أبرز أن الحكومة مقتنعة بما اعتمدته من توقعات في هذا الشأن، بعدما اعتمدت في ذلك على مجموعة من الدراسات فضلاً عن أنه تم تحيين المعطيات السابقة. وبخصوص التقرير الذي أصدره الائتلاف المغربي لمنظمات حقوق الإنسان، بشأن أحداث تازة قال الخلفي أن الحكومة لم تتوصل بالتقرير رسمياً وأنها اطّلت عليه من خلال الإعلام فقط. أما بخصوص أحداث بني بوعياش، أكد الخلفي أن الحكومة بصدد دراسة المشاريع التي من شأنها أن تجيب عن المشاكل الاجتماعية، مؤكداً أن الحكومة ستستجيب للمطالب المشروعة وسيتم تنزيلها بمقاربة تشاركية. كما أكد الخلفي على أن الحكومة لن تتراجع عن المناخ الديمقراطي وجو الحريات.



التصريح الصحفي للسيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة عقب مجلس الحكومة المنعقد يوم الخميس 29 مارس 2012

انعقد يوم الخميس 6 جمادى الأولى 1433 (29 مارس 2012) الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة خصص للمناقشة و المصادقة على مجموعة من مشاريع النصوص القانونية و التنظيمية بالإضافة إلى دراسة عدد من المستجدات. في مستهل الاجتماع، تدارس المجلس وصادق على مشروع قانون رقم 12-40 بتغيير القانون رقم 17-86 المتعلق بالمدرسة الحسنية للأشغال العمومية، بتقديم السيد وزير التجهيز والنقل. ويخول هذا المشروع المدرسة الحسنية للأشغال العمومية التكوين و تسليم الشهادات الوطنية في مجالات هندسة المياه و البيئة و المدينة و هندسة الإعلاميات و علوم الإعلام الجغرافي و تدبير و استغلال أنظمة النقل. و يندرج هذا المشروع في إطار مواكبة حاجيات الاقتصاد الوطني في التكوينات الضرورية و انسجامها مع المحيط الاقتصادي و كذا تنفيذ المبادرة الحكومية الهادفة إلى تكوين 10.000 مهندس بما يستجيب لطلعات الإقلاع الاقتصادي. بعد ذلك، صادق المجلس على مشروع قانون رقم 12-38 بمثابة النظام الأساسي لغرف التجار و الصناع و الخدمات، بتقديم السيد وزير الصناع و التجار و التكنولوجيا الحديثة. و يهدف هذا المشروع إلى إعادة تموقع هذه المؤسسات بتمكينها من المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد و تجاوز الأسباب التي تحدث من فعالية هذه الغرف و تحجيبها عن القيام بدورها كفاعل لمحدد عنه في التنمية الاقتصادية المحلية. و يستجيب هذا المشروع، الذي تم إعداده بتشاور مع كل الغرف، إلى سد الثغرات التي اعترت إلى يومنا هذا الظهير الشريف المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجار و الصناعة و الخدمات، و كذا ملائمة مقتضيات هذا القانون مع المقتضيات المنظمة لبعض الهياكل المنتخبة التي توجد الغرف ممثلة في إطارها. كما يهدف إلى ملائمة دور غرف التجارة و الصناعة و الخدمات مع المستجدات التي يعرفها الاقتصاد المغربي عبر عصنة أجهزتها المؤسساتية و توسيع مجال تدخلها و كذا توسيع اختصاصاتها. في ما يخص مشاريع المراسيم، أجل المجلس المصادقة على مشروع مرسوم رقم 150-12-2 يغير بموجبه المرسوم رقم 150-11-2 الصادر في 7 جمادى الأولى 1432 (11 أبريل 2011) بإحداث مندوبية وزارية مكلفة بحقوق الإنسان و بتحديد اختصاصاتها و تنظيمها. كما صادق المجلس على مشروع مرسوم رقم 89-12-2 بتطبيق القانون رقم 40-09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب، تقدم به السيد وزير الطاقة و المعادن و الماء و البيئة. من خلال تحديد تركيبة المجلس الإداري للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب و مقره، يدخل هذا المشروع في إطار تفعيل القانون رقم 40-09 الذي يرمي إلى جمع أنشطة المكتب الوطني للكهرباء و المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، الشيء الذي سيسمح بتنسيق الاستراتيجيات الوطنية في هذين المجالين الرئيسيين المتداخلين و تعبئة الموارد الطاقية و المائية و تعمينها و تأمين إمداداتها و توفيرها بأسعار مناسبة و التحكم في طلبها و تدبير استعمالها بنجاعة في إطار احترام البيئة. كما صادق المجلس على مشروع مرسوم رقم 152-12-2 يتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط، تقدم به السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية و تحديث الإدارة. و يهم هذا المشروع وضع السند القانوني لعمل هذه المندوبية من أجل الملائمة و الانسجام في النصوص القانونية الجاري بها العمل. فيما يخص الاتفاقيات الدولية، صادق المجلس على مشروع قانون رقم 12-21 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 141 بشأن منظمات العمال الريفيين و دورهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المعتمدة بجنيف في 4 يونيو 1975. و تمنح هذه الاتفاقية العمال الزراعيين الحق في تأسيس منظمات من اختيارهم، دون ترخيص سابق، و الانخراط في هذه المنظمات شريطة التقيد بأنظمتها الأساسية. كما تنص الاتفاقية على احترام مبادئ الحرية النقابية و استقلال منظمات العمال المعنية دون التعرض لأي إكراه أو تدخل أو قمع، و عدم إخضاع اكتساب الشخصية القانونية لشروط من شأنها تقييد الحرية النقابية. و قد اعتمد مؤتمر العمل الدولي هذه الاتفاقية في دورته 60 المنعقدة بجنيف في يونيو 1975 و دخلت حيز التنفيذ في 24 نوفمبر 1977. كما صادق المجلس على مشروع قانون رقم 12-16 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة و الصحة المهنيين، المعتمدة بجنيف في 15 يونيو 2006. و تهدف هذه الاتفاقية إلى ضرورة وضع سياسة وطنية و نظام وطني و برنامج وطني بشأن الصحة و السلامة المهنيين من أجل تحقيق بنية عمل آمنة و صحية، و ذلك بشكل تدريجي، و بمراعاة المبادئ الواردة في الاتفاقيات المتعلقة بالصحة و السلامة المهنيين، و بالتشاور مع المنظمات النقابية للعمل و المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلاً. كما تدعو الاتفاقية الدول الأعضاء لاتخاذ التدابير المناسبة للتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالسلامة و الصحة المهنيين. و قد اعتمد مؤتمر منظمة العمل الدولية هذه الاتفاقية في دورته الخامسة و التسعين المنعقدة في جنيف في الخامس عشر من يونيو 2006.

## بوليف : ضمان مناخ جيد للأعمال ، ضمن أولويات الحكومة لدعم الحكم الرشيد والشفافية

أكد نجيب بوليف الوزير المنتدب المكلف بالشؤون العامة والحكومة ، على أهمية ضمان مناخ جيد للأعمال، مبرزا أن الحكومة المغربية وضعت هذه النقطة ضمن أولوياتها لدعم الحكم الرشيد والشفافية . فلدى تدخله خلال لقاء من مستوى عال جمع رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران وعدد من أعضاء الحكومة مع أكثر من 450 رئيس مقاولات فرنسية ومغربية حول موضوع «نمو واستثمار ..الأفاق بالنسبة للمغرب سنة 2012» ، أكد بوليف على انعكاسات الجانب القانوني على نمو الأعمال قبل أن يعرض التحسينات التي لحقت القانون المتعلق بالشركات المجهولة الاسم وكذا بوضع ميثاق للاستثمار كفيل بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستقرار بالمغرب. ومن جانبه ،أبرز نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية، الجهود المبذولة من قبل الحكومة بغرض تعزيز وكذا تسريع التنافسية عبر وضع استراتيجيات قطاعية في مختلف المجالات .كما سجل الصعوبات المرتبطة بالحسابات العمومية ،التي سجلت سنة 2011 ،عجزا هاما بالنظر أساسا للأعباء المرتبطة بأسعار المواد الأولية والتي أثرت على الميزانية العامة للدولة . كما تحدث بركة عن خصوصيات القانون المالي لسنة 2012الذي حدد كهدف له تقليص عجز الميزانية بنسبة 3 في المائة في أفق 2016 وزيادة الاستثمارات العمومية في حدود 180 مليار درهم ،مما سيسمح بدعم الطلب الداخلي وتقليص انعكاسات انخفاض الطلب الخارجي جراء الأزمة . وشكل هذا اللقاء ،الذي نظمته الاتحاد العام لمقاولات المغرب وحركة مقاولات فرنسا،مناسبة لتقديم إجابات عن الأسئلة التي طرحتها 200 مقاولات فرنسية حضرت اللقاء وكذا لتبادل وجهات النظر حول آفاق الاستثمار والنهوض بالشراكة بين المغرب وفرنسا . ويطمح هذا اللقاء إلى تقديم رؤية واضحة على المديين المتوسط والبعيد للبرنامج الاقتصادي الحكومي ،ولاسيما بالنسبة للمقاولات الفرنسية ال 200 الحاضرة في هذا اللقاء ، والتي أبدت غلبتها اهتماما بالاستثمار في المملكة، في قطاعات السياحة والطيران والبنيات التحتية ،والفلاحة والصناعات الغذائية وكذا تجهيزات السيارات ونقل الخدمات (أوفشورينغ) والتكوين المهني.



## الرميد : بيت وزارة العدل والحريات من زجاج



قال مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، « إن باب الوزارة من زجاج ومفتوح في وجه الجميع»، مضيفا خلال عرض قدمه أمام أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، بمناسبة مناقشة الميزانية القطاعية لوزارة العدل والحريات، يوم الأربعاء 28 مارس 2012، بمجلس النواب بالرباط، «أنتم تمثلون المؤسسة التشريعية وعليكم مساعدة الوزارة في النهوض بقطاع العدالة وكل النصوص القانونية قابلة للمناقشة والتعديل بما فيها الفصل 475». وتابع «حاسبونا الحساب الشديد، بموضوعية ومسؤولية لأن هذا يضمن تطور القطاع»، هذا القطاع الذي اعترف بكونه «يعرف وضعاً مختلا بين المسؤولين القضائيين وكتاب الضبط في الغالب الأعم وليس بشكل مطلق، مؤكدا «لن أذكر وسعا في إعادة التوازن لهذه العلاقة حتى يكون المسؤول القضائي مسؤولا قضائيا وكتاب الضبط كاتبا للضبط». ومن جهة أخرى، قال الرميد «إن أي قاض لا يجيد التعامل مع تقنيات المعلومات لا يمكن أن يوجد له مكان في المحاكم النموذجية التي نحن بصدد إعدادها، مضيفا أن هذا الأمر اقتراح شخصي سأقدمه إلى المجلس الأعلى للقضاء». وفي سياق ذي صلة، نفى الرميد ما يروج عن كون وزير العدل والحريات يميل إلى نقابة قريبة من حزبه، مضيفا «أقسم بأغلظ الإيمان أن هذا الأمر غير صحيح». واستدرك الرميد قائلا «حتى لو كان وزير العدل تافها نعم تافها لأن من يقدم على هذه الأمور هو وزير تافه ألم يكن من الأحسن أن يستفسروا أو يبنوا أو ينظمو وقفة لماذا الإضراب الذي تذهب ضحيته العدالة»، مبينا «والله لا أفهم شيئا عن أسباب الإضراب في قطاع العدالة كما لا أفهم شيئا عن الصراعات التي تشب بين بعض القضاة والمحامين بسبب أشياء تافهة». وفي موضوع متصل، أوضح الوزير أنه اتصل بالشيخ عمر الحدوشي على إثر ما نشر بالجراند الوطنية من تعرضه لمحاولة «اغتيال»، مبينا أنه بعدما تبين له صحة ما تداولته الصحف الوطنية أمر بالتحري وفتح تحقيق في الموضوع. إلى ذلك، نوه محمد حنين، رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، المنتمي لحزب الحامة المتوقع في المعارضة، بكون وزير العدل والحريات، معروف بصراحته وجرأته، مذكرا أن كان في المعارضة وناشطا حقوقيا، واستمر على ذلك حتى وهو في موقع تدبير قطاع العدالة بالمغرب.

## الحقاوي توقع اتفاقية تعاون مع نظيرها بالجهة الفرنكفونية لبروكسيل



الحقاوي توقع اتفاقية تعاون في ميدان العمل الاجتماعي مع نظيرها بالجهة الفرنكفونية لبروكسيل وقعت وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بسيمية الحقاوي، والوزير المكلف بالعمل الاجتماعي وممثل لجنة الجماعة الناطقة بالفرنسية لمنطقة بروكسيل العاصمة، اتفاقية تعاون في ميدان العمل الاجتماعي والأسرة للنهوض بهذا الميدان «الأمر الذي من شأنه أن يستجيب لانتظارات المواطنين وللتحديات المشتركة في ميدان العمل الاجتماعي والأسرة». وأفادت بسيمية الحقاوي، في تصريح صحفي عقب انتهاء أشغال المباحثات مع نظيرها بالجهة الفرنكفونية للعاصمة بروكسيل، أن الاتفاقية التي تم توقيعها بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ولجنة الجماعة الناطقة بالفرنسية لمنطقة بروكسيل تهدف إلى التعاون بين الطرفين تماشيا مع تشريعات كل طرف على حدة في حدود اختصاصاتهما وتشجيع التعاون كذلك بين المنظمات والمؤسسات غير الحكومية الفاعلة في المجالين المذكورين، فضلا عن تقوية الكفاءات في ميدان حماية المرأة والأسرة من أجل مواجهة مختلف التحديات. كما تهدف الاتفاقية إلى تبادل المعلومات المرتبطة بالتشريع في مجال المرأة والأسرة وتجارب بشأن النهوض بحماية المرأة والأسرة، ووضع برامج التكوين المستمر في مجال حماية المرأة والأسرة، ويسري العمل بهذه الاتفاقية لمدة 3 سنوات، كما يمكن لأحد الأطراف فسخ الاتفاقية في أي لحظة. وأضافت الحقاوي أن الخطوة المقبلة ستكون عبارة عن زيارة متبادلة لتأهيل الأطر في مجال المرأة والأسرة من أجل تطوير إمكانياتها في كل ما يتعلق بقضايا الأسرة والمرأة والعمل الاجتماعي بشكل عام.



## المجلس الأعلى للحسابات يكشف خروقات مجموعة من المؤسسات العمومية

كشف التقرير السنوي الذي أصدره المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2010 عن وجود عدد من الاختلالات التي عرفتتها عدد من المؤسسات العمومية على المستوى التديبيري والمالي. وأبرز التقرير وجود تراخي في التعاطي الصارم في تدبير الميزانية من خلال الارتفاع المتواصل لعجز الحسابات العمومية، مشيرا إلى أنه إذا ما استمرت الدولة في الإنفاق بشكل لا يتناسب مع مواردها وإمكاناتها المالية المتاحة من شأنه أن يعمق من مستوى المديونية العمومية واستفحالها. وكشف التقرير عن صرف نفقات بطريقة لا تستجيب بالضرورة بشكل كاف لانتظارات المواطنين وحاجاتهم وأولويات المرحلة. واعتبر التقرير أن المشاكل التي يواجهها تدبير المشاريع وإيقاع تنفيذها، ما أحدث تأثيرات سلبية على المستوى المالي والاقتصادي. وأفاد تقرير المجلس الأعلى للحسابات أن المشاكل المتعلقة بسوء التدبير المشار إليها تؤدي في غالب الأحيان إلى ارتفاع تكلفة المرافق أو الأشغال المنجزة. كما كشف التقرير عن وجود اختلالات تنظيمية تتمثل في ضعف منظومة الرقابة الداخلية على مستوى بعض الإدارات وعدم كفاية ثقافة النناج، كما كشف النقص الحاد في التنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال التدبير العمومي على الخصوص. ومن بين المؤسسات التي كشف التقرير عن وجود اختلالات بها مكتب التسويق والاستيراد، ومكتب الصرف، وصندوق التجهيز الجماعي، ومؤسسات جامعية، وقطاع النقل الجوي والمكتب الوطني للماء ووكالات حضرية ومؤسسات عمومية أخرى.

## الخلفي : الحصيلة الأولية لقطاع الاتصال لسنة 2012 إيجابية

في 10 مارس الجاري، بحضور أزيد من 500 مشارك يمثلون أكثر من 400 موقع، والذي انبثقت عنه 30 توصية. وفي مجال السينما، أعلن الوزير أنه يتم التحضير مع المهنيين لعقد مناظرة دولية في بحر سنة 2012 حول أفاق السينما بالمغرب في الجانب التكنولوجي والتنوع والجودة وتأهيل وتصنيف مقاولات الإنتاج. من جهة أخرى، استعرض وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة الرهانات والتوجهات العامة لقطاع الاتصال برسم سنة 2012، مبرزا أن الوزارة ستواصل الجهود لتأهيل الفضاء السمعي البصري والارتقاء بمستوى أداء القطب العمومي، والعمل الرامي إلى تنمية قطاع الصحافة المكتوبة، وتأهيل المقالة الصحفية وعصرنتها، وتقنين وتنظيم قطاع الإشهار، وإعادة هيكلة في ظروف تحترم أخلاقيات المهنة ومبادئ المنافسة الشريفة، والارتقاء بصحافة الوكالة لتقديم خدمات إخبارية مهنية متنوعة تواكب التطورات والمستجدات والتحديات التي يشهدها الحقل الإعلامي الوطني والجهوي والدولي، وتوسيع وتعزيز الحضور المحلي والجهوي والدولي للوكالة وكذا النهوض بالصناعة السينمائية المغربية، وبحقوق المؤلف والحقوق المجاورة عبر تعزيز آليات حماية الملكية الفكرية والتصدي لظاهرة التقليد والقرصنة، وتنمية إشعاع المغرب على مستوى التواصل المؤسساتي والتعريف بأوراشه وبقيمه الثقافية والحضارية. وبخصوص حصيلة سنة 2011، أبرز السيد مصطفى الخلفي أنه تم على مستوى المشهد السمعي البصري العمومي تقنين وتأطير استعمال الوسائل السمعية البصرية العمومية خلال حملات الانتخابات والاستفتاء سنة 2011 بهدف تحقيق التعددية واحترام حق المساواة في ولوجها لفائدة 35 حزبا و27 نقابة، وتنويع وتطوير خدمات وشبكة برامج الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والقناة الثانية (صورياد)، وتحويل قناة «ميدي 1 تي في» إلى قناة عمومية ذات إشعاع مغاربي.



وبالنسبة للصحافة المكتوبة، أبرز الوزير أنه تم منح مبلغ 49.7 مليون درهم في إطار الدعم العمومي برسم سنة 2011 لتأهيل المقالة الصحفية، والشروع في مراجعة قانون الصحافة والنشر، وتوسيع مجالات النشر والطبع والتوزيع والمقرونية، إذ تم صدور 49 عنوانا جديدا إلى غاية دجنبر 2011، وارتفع عدد العناوين الصادرة إلى 588 (419 باللغة العربية، و154 باللغة الفرنسية، و8 مهمة بالشؤون الأمازيغية، و6 مزدوجة اللغة «عربية فرنسية»، وواحدة باللغة الإسبانية)، وإنجاز دراسة قطاعية شاملة من أجل وضع وتشخيص علمي لقطاع الصحافة وإعداد مشروع تصور لتتميمته، وكذا تنمية قطاع الإشهار، فضلا عن عدد من الإجراءات للنهوض بالأوضاع الاجتماعية والمادية للصحفيين.

والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والشركة والوطنية للإذاعة والتلفزة من أجل خلق قناة خاصة بالشؤون البرلمانية وكذا إحداث قناة جديدة تعنى بأمور الأسرة والطفل. وبخصوص الإداعات العمومية الوطنية والجهوية، أوضح الوزير أنه تم الاتفاق على برنامج استعجالي لتأهيل هذه القنوات، والعمل على تحديد الهوية الخاصة بكل قناة إذاعية لتتسجم مع محيطها الاجتماعي والثقافي، والاستعداد لتحويل هذه القنوات إلى إذاعات جهوية تتماشى مع التقسيم الجهوي المرتقب. وفي ما يتعلق بوكالة المغرب العربي للأنباء، أبرز الخلفي اعتماد الوكالة سياسة جديدة لتطوير خدماتها، وتطوير منتوجها الإخباري خاصة خلال مواكبتها للمحطات السياسية التي عرفتتها البلاد السنة الماضية، وكذا تطوير موقعها

أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، أن الحصيلة الأولية لقطاع الاتصال لسنة 2012 تعتبر إيجابية. وأبرز الخلفي، في معرض تقديمه مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاتصال برسم السنة المالية 2012، أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، يوم الخميس 29 مارس 2012 أنه تم خلال هذه المرحلة إعداد مشروع القانون المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة بتشاور مع الفرقاء المهنيين، وسيتم مسطرة المصادقة قريبا، وذلك بهدف تعزيز قواعد أخلاقيات المهنة وتدريب أمور المهنيين، مشيرا إلى أن المشاورات بشأن قانون الصحافة بما يعزز حقوق وواجبات الصحفيين المهنيين، طبقا للمعايير الدولية ومقتضيات الدستور، لا تزال جارية. وبخصوص دعم الصحافة، أوضح الخلفي أنه تمت برمجة 65 مليون درهم في قانون المالية لسنة 2012 بارتفاع 30 بالمائة، وتبني معايير جديدة وصارمة في الاستفادة من الدعم العمومي تركز على سلامة وضعية المقالة الصحفية إزاء إدارتي الضمان الاجتماعي والضرائب، إلى جانب إعداد المرسوم المتعلق بإرساء اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة، وتوسيع قاعدة المستفيدين من النقل عبر القطار (500 بطاقة مجانية عوض 300). وفي ما يهم المشهد السمعي البصري، أبرز الخلفي أنه تم إشراك كل الفاعلين في تقييم وإعادة النظر في دفاتر التحملات بهدف صياغة ووضع دفاتر تحملات تستند في مرجعيتها للدستور وتحترم مبادئ الحكامة وترجم التعددية السياسية والثقافية واللغوية للمجتمع المغربي وتبلي حاجيات مختلف شرائحه. وأشار إلى أنه تم، في إطار حكمة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والقناة الثانية

الإلكتروني، مشيرا إلى المخطط الاستراتيجي برسم 2012-2016 للوكالة من أجل تحديثها وتأهيلها والارتقاء بمستوى تدبيرها ونظام حكماتها لتكون قادرة على المنافسة، جهويا وقطريا، والعمل على صياغة ميثاق أخلاقيات المهنة. كما أشار إلى انطلاق المشاورات حول إعادة هيكلة توجهات عمل مكتب التحقق من روجان الصحف وتوسيع مجال تدخله ليشمل مجالات التوزيع والانتشار والإشهار. وبخصوص الصحافة الإلكترونية، أكد الخلفي أن المشاورات لا تزال جارية مع الفاعلين بهدف تحديد معايير الاعتراف والإدماج لهذا النوع من الصحافة ولتنمية وتنظيم هذا القطاع الحيوي، مذكرا، في هذا الصدد، باليوم الدراسي الذي نظم

(صورياد)، انطلاق تفعيل المجالس الحديثة مؤسساتيا، والخاصة بالشركات (مجلس الإدارة، مجلس الاستراتيجية، مجلس الرواتب والتعويضات، مجلس التدقيق ومجلس الأخلاقيات)، وإحداث لجنة لانتقاء البرامج وذلك بهدف تأهيل وعقلنة تدبير العمل بهما. وأضاف أنه، في إطار إعادة تموقع بعض القنوات العمومية، سيتم العمل على تحويل القناة الرابعة إلى قناة ثقافية، وإعادة تحديد الخط التحريري للقناة المغربية من أجل تقوية برامجها تجاه المغاربة المقيمين بالخارج، وذلك بهدف التوفر على قناة ثقافية ومنبر إعلامي إخباري دولي يربع لغات، فضلا عن خلق قنوات جديدة تترجم روح الدستور وتستجيب للحاجيات المجتمعية. وأشار، في هذا الصدد، إلى بدء المشاورات مع البرلمان

## الحقاوي تستقبل مديرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية



استقبلت بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، مساء الجمعة 30 مارس 2012، هيلين كلارك، المديرة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنائبة الثانية للأمين العام للأمم المتحدة، وذلك بمقر الوزارة بالرباط. وأبرزت الحقاوي، أن التباطؤ الذي عرفه المغرب في مجال محاربة الأمية والفقر وأطفال الشوارع والعناية بالمسنين يعود إلى سوء تفعيل مبدأ الحكامة. وأفادت الحقاوي، بأن الدولة كانت ترصد ميزانية مقدرة للجمعيات العاملة في مجال العناية بالمرأة والأسرة والطفولة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة إلا أن العديد منها لم تكن تقوم بالدور المطلوب منها مما أضاع عن المغرب فرصا حقيقية للتقدم. وقالت الحقاوي: «المهم أن نبني شراكة تعاون على أساس الثقة والوضوح والشفافية على اعتبار أنه الشعار الذي ترفعه الحكومة الجديدة. من جهتها نوهت هيلين كلارك بالمجهودات التي قام بها المغرب في مجال العناية بالمرأة والأسرة والطفولة معربة عن استعداد برنامج الأمم المتحدة للإنماء للتعاون مع المغرب من خلال شراكة تهدف إلى تقليص الفقر والحد من الأمية والعناية بالفئات الهشة والمحرومة. كما نوهت مندوبة الأمم المتحدة بالمغرب بالمجهودات التي تم بذلها من أجل إخراج ما نصت عليه مدونة الأسرة من حقوق وواجبات تتعلق بالمرأة والأسرة، ودعت إلى البحث عن مبادرات جديدة من شأنها النهوض بوضع المرأة والأسرة م خلال محاربة الأمية والفقر والنهوض بالتعليم. إلى ذلك، اتفق الطرفان، مبدئيا على عقد اتفاقية شراكة بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من أجل العمل معا على النهوض بقضايا المرأة والأسرة.

## رئيس الحكومة يستقبل مديرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية

استقبل رئيس الحكومة، عبد الإله ابن كيران، مساء يوم الخميس 29 مارس 2012، رفقة وزير الدولة عبد الله بها، بمقر رئاسة الحكومة بالرباط، مديرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، هيلين كلارك. إلى ذلك، أكدت هيلين، دعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية لجهود المغرب في مجال تعزيز الشغل وإنعاش النمو الاقتصادي وترسيخ الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد.



## الأزمي : نحترم القانون ولا نسمح بخرق الدستور



اعتبر إدريس الإدريسي الأزمي، الوزير المكلف بالميزانية، «السياق السياسي الحالي جد مناسب لمباشرة الإصلاحات الكبرى من بينها إصلاح نظامي المقاصة والتقاعد»، مشيرا إلى أهمية هذين النظامين، ولا يمكن الاستمرار وفق الوضع الحالي»، مؤكدا أن هذا الأمر لن يتأتى إلا بالاشتغال في جو تسوده الثقة والتعنية الجماعية من أجل الإصلاح. وأضاف الأزمي خلال جلسات مناقشة مشروع قانون مالية 2012 في لجنة المالية بمجلس النواب، يومي الأربعاء والخميس 27 و 28 مارس 2012، «أن واقع العجز يغني عن كل تدقيق»، مبينا أنها «إصلاحات مكلفة سياسيا واجتماعيا، لكن لا بد منها في أفق إيجاد هوامش في الميزانية التي ستستعمل في الاستثمارات». وأكد الوزير أن الحكومة تبقى المسؤولة الوحيدة أمام الشعب وأمام البرلمان، وأن لكل مؤسسة اختصاصاتها، مشددا أنه كان من الضروري تبني منطق الاستثمارية، عوض القطعية. وفي هذا الصدد، قال الأزمي «نحن مع الاستثمارية حفاظا على الوقت وعلى الجهد البشري وعلى الموارد المالية والبشرية، وبالتالي، فقد كان من الضروري تبني الاستثمارية، لكننا أعلننا القطعية مع كل أشكال الفساد والتحكم أونهب المال العام»، مضيفا «أعدنا مشروع قانون مالية في إطار إستراتيجية حاسمة تتمثل في الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، والكل مجمع أن هذا الحفاظ هو شأن الوطني لأننا نبقى على السيادة المالية». وفي ما يتعلق بالحديث الذي أثير حول تأخر تقديم مشروع قانون مالية سنة 2012، أوضح الوزير أنه «لا وجود لأي تأخر، ومشروع قانون مالية 2012 أعد خلال شهرين، ويشفع له أنه تم التوصل إلى اعتماد منهج جديد، ونحن كحكومة نحترم القانون ولا نسمح بخرق الدستور، وفهمنا للإتفاق وتحصيل الموارد كان في إطار احترام القانون». وارتباطا بما جاء في مشروع قانون المالية، أوضح الأزمي أن الحكومة أولت اهتماما كبيرا بالجانب الاجتماعي من خلال صندوق التماسك الاجتماعي، إلى جانب الاهتمام بالعالم القروي، مبينا «لدينا برنامج متكامل ولقد خصصنا مبلغ 20 مليار درهم لدعم العالم القروي، كما أننا شددنا على ضرورة التفاعل مع باقي الانتظارات على رأسها محاربة البطالة والعمل على تصريف أزيد من 26 ألف منصب شغل المنصوص عليها في المشروع في إطار الحكامة والشفافية».



## قروري: مبدأ المناصفة يتطلب تعزيز الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية



قالت بثينة قروري، رئيسة منتدى الزهراء للمرأة المغربية، أن السبيل لتكريس مبدأ المناصفة يتطلب تعزيز الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وإصلاح ورش تعليم المرأة في المجالين القروي والحضري، ومحاربة الأمية والفقر والهشاشة، داعية إلى ضرورة تنزيل مبدأ المناصفة عن طريق اللوائح الانتخابية المحلية عوض الاكتفاء باللائحة الوطنية. وأكدت قروري، في مداخلة لها في موضوع «مبدأ المناصفة في تصور حزب العدالة والتنمية»، خلال فعاليات الأبواب المفتوحة المنظمة من طرف اللجنة النسائية المحلية التابعة للكتاتبة المحلية لحزب العدالة والتنمية بمدينة تمارة أيام 22-23-24 مارس 2012، على ضرورة التدرج في إقرار مبدأ المناصفة، عبر العمل على خلق المناصفة في الفرص والكفاءات بين نساء المجال الحضري والقروي. وفي السياق ذاته، تطرقت قروري إلى تصور حزب العدالة والتنمية لمبدأ المناصفة وكيفية إقراره في ظل الدستور الجديد، مستعرضة أهم التطورات التي عرفتها التمثيلية السياسية للمرأة في المغرب منذ أول دستور سنة 1962 إلى غاية دستور 2011، مشيرة إلى أهم الاكراهات التي كانت تقف حجرة عثرة أمام تمثيلية حقيقية للنساء في المجال السياسي.

## تطوان: تكريم عالم الاجتماع المغربي مصطفى محسن



تنظم جمعية أصدقاء السوسولوجيا بتطوان حفلا لتكريم عالم الاجتماع المغربي الدكتور مصطفى محسن يوم الجمعة 6 أبريل 2012، ابتداء من الساعة الرابعة مساءا بدار الثقافة بتطوان، ويندرج هذا التكريم في إطار فعاليات الطبعة الثالثة من المنتدى الوطني للفكر السوسولوجي بالمغرب، وسيعرف حفل التكريم كلمات رسمية وشهادات في حق المحتفى به، بحضور محمد أمين الصبيحي وزير الثقافة، ومحمد أوزين وزير الشباب والرياضة، ومصطفى الخلفي وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة، وثرثريا مجدولين رئيسة اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، وحذيفة أمزيان رئيس جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، ومحمد المرجان الكاتب العام للجمعية المغربية لعلم الاجتماع. كما سيشارك إدريس بنسعيد، ومصطفى حدية، ومحمد الظريف، ومحمد وقيدي، وخالد السفياتي، وعبد الحميد عقار، وعبد الرحيم العطري، وحسن علوض و رشيد جرموني، بشهادات و قراءات في إنسانية ومنجز الدكتور مصطفى محسن. يذكر أيضا أن ندوات هذه الدورة التي تتواصل على مدى يومي السبت والأحد 7 و 8 أبريل 2012، ستعرف مشاركة ثلة من علماء الاجتماع المغاربة من أمثال، المختار الهراس وأحمد شراك و خلود السباعي و عمر بنعباش و عمار حمداش و عبد الله محسن و عبد اللطيف كداي و محمد لشهب و إبراهيم حمداوي ومحسن الأحمد.

## جمعية عدالة تكرم النوبي وتتنظم ندوة في موضوع القضاء في الدستور الجديد

طالب نشطاء حقوقيون، ومحامون وقضاة، بضرورة أن يتدارك القانون التنظيمي المنظم للقضاء بالمغرب، الذي من المفترض أن يصدر قريبا، «الثغرات والبياضات التي لايزال يعانيها القضاء رغم ما تضمنه النص الدستوري الجديد من إصلاحات في هذا الباب». وفي هذا الصدد، أكد جعفر حسون، المستشار بديوان وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، والقاضي السابق، في ندوة نظمها جمعية عدالة مساء الجمعة 23 مارس 2012 بالرباط، على ضرورة أن يتم تسريع إعلان استقلال السلطة القضائية ماليا وإداريا عن وزارة العدل من أجل تجنب التناقضات، مشيرا إلى أن أمانة المجلس الأعلى للقضاء يجب أن لا تظل ملحقة بوزارة العدل.

من جانبها اعتبر نائب رئيس نادي قضاة المغرب، محمد عنبر، بأنه «آن الأوان لطرح السؤال حول من أفسد الجهاز القضائي وجهاز العدالة مما أدى إلى انعدام ثقة المواطن في اللجوء إلى هذا الجهاز»، مشيرا أن منطق الربيع انتقل إلى جهاز العدالة مما أفقده الاستقلالية الحقيقية بكثرة الولاءات والزبونية التي سادت ردحا من الزمن فتدنّت خدمات العدالة بشكل عام»، داعيا إلى ضرورة النهوض بقطاع العدالة بالمغرب دون ما حاجة انتظار الدعوة من وزارة العدل أو السلطة القضائية، مشددا على ملابحية أن تتضمن تشكيلة المجلس العلي للسلطة القضائية شخصيات مدنية من أجل أن تمارس نوعا من الرقابة، نافيا أن يكون ذلك متعارضا مع مبدأ استقلالية الجهاز كما يدعي البعض، معتبرا أن الذين يخافون من استقلالية الجهاز القضائي يتضمنين شخصيات مدنية إنما يخافون من الرقابة المدنية على أعمال القضاء.

ومن جهته، طالب عبد اللطيف الحاتمي، رئيس الجمعية المغربية للدفاع عن استقلال القضاء، بضرورة إعادة الاعتبار للأمن القضائي من أجل أن يضمن الحد الأدنى من مبادئ حقوق الإنسان، والتعامل مع مسألة الاعتقال الاحتياطي بحذر شديد من لدن النيابة العامة وتفعيل مبدأ قرينة البراءة هي الأصل، على اعتبار أن الاعتقال الاحتياطي لا يلجأ إليه إلا في حالات استثنائية جدا في القانون.

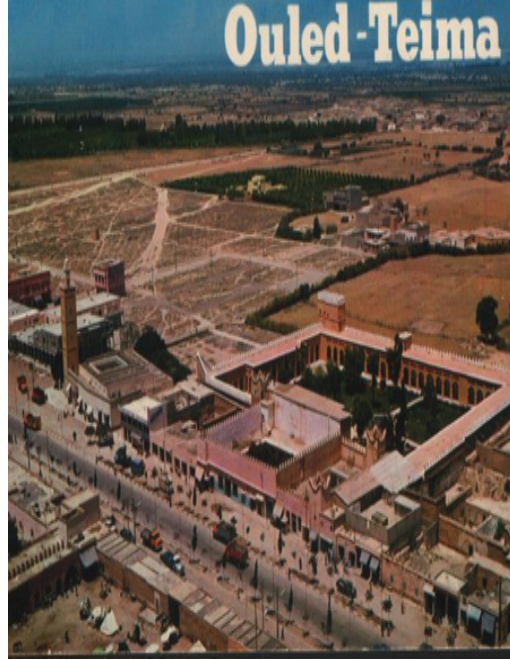
وأشار الحاتمي، إلى أن حوالي 50 بالمائة من السجناء المغاربة الذين تتم إعادة محاكمتهم يتم نسخ الحكم ببراءتهم أو السجن الموقوف للتنفيذ، استنادا إلى تصريحات وزيرين سابقين، الأمر الذي يتطلب من الجهاز القضائي إعلان الاستقلالية الحقيقية أن يعمل القضاء بتجرد وإعمال الضمير في إعلان الأحكام. إلى ذلك، نظمت جمعية عدالة الندوة المذكورة على شرف تكريم المحامي والحقوقي عبد العزيز النوبي، وعرفت حضور شخصيات حقوقية وسياسية من بينها الوزير الأول الأسبق عبد الرحمان اليوسفي.





## أولاد تايمية : جمعية حماية المستهلك تدق ناقوس الخطر

تساءل بلاغ صادر عن مكتب جمعية حماية المستهلك بأولاد تايمية، عن دور لجن المراقبة، وعن تقاريرها المنجزة حول المطاعم والوجبات الخفيفة الموجودة بالمدينة، مسجلا نقصا كبيرا في النظافة، وجملة من الخروقات المتعلقة بعدم احترام معايير وشروط الجودة والصحة والسلامة. وفي نفس السياق، سبق لمكتب الجمعية المهمة بحماية المستهلك، أن عقد قبل أسبوع لقاء مع ممثل السلطة المحلية بأولاد تايمية، لوضعه في صورة ما يعانيه المستهلكون بالمدينة، من بينها تلاعب بعض التجار بالأسعار، فضلا عن بعض من التجاوزات التي تظل توزع الدقيق المدعم، والحالة المتردية لمجزرة أولاد تايمية حيث تظل أبواب المذبح مفتوحة طيلة اليوم مما يجعله ملجأ للكلاب الضالة مما يؤثر على جودة اللحوم التي توجد به. وفي هذا الصدد، اعترف ممثل السلطة المحلية، بعدم صلاحية المذبح المذكور، مشيرا في ذات الوقت إلى قرب إنشاء مجزرة عصرية. إلى ذلك، تعكف جمعية حماية المستهلك بالمدينة، على دراسة بعض الملفات التي تترك المستهلكين بالمدينة، من أجل عرضها على الجهات المعنية.



## بركان: وقفة احتجاجية ضد الفوضى و التسبب

نظم سكان مدينة بركان عصر يوم الجمعة 23 مارس 2012، وقفة احتجاجية أمام مقر العمالة، احتجاجا على حالة التسبب والفوضى التي عمت المدينة منذ «الربيع العربي»، حيث احتلال الملك العمومي من طرف الباعة المتجولين، و انعدام الأمن و عرقلة السير و انتشار مظاهر الإجرام باسم الحرية. وقال مسؤولو بعض هيئات المجتمع المدني الداعية إلى هذه الوقفة، أن هذا الاحتجاج جاء كرد على صمت السلطات المحلية والإقليمية و لامباليتها رغم العديد من الشكايات و اللقاءات معها حول الموضوع وكذا عدم وفائها بالتزاماتها، وعودها بحل المشكل و أعطت للباعة المتجولين مهلة من أجل عودتهم لمحلاتهم في الأسواق وإخلاء الشوارع، وقد انتهت هذه المهلة منذ أسبوع. كما سبق لهذه الهيئات أن راسلت رئيس الحكومة و بعض الوزراء حول الموضوع. وفي ذات السياق، قال مصطفى قاواري الكاتب الإقليمي لحزب العدالة والتنمية ببركان أن المشكل الذي تعاني منه المدينة، يشمل بالأساس في غياب الأمن في بعض الأحياء و انتشار المخدرات، واحتلال للملك العام. وأشار أنه تم عقد أربع لقاءات مع المدير الإقليمي لتدارس الوضع، قال عنه بأنه لقاء ناجح لأنه في اليوم الموالي تم انتشار قوات الأمن ببعض الأحياء الهامشية من أجل الحفاظ على الأمن.



## السككيون يرفضون أي منظومة لا تستجيب لتطلعات الشغيلة



توعدت الجامعة الوطنية لمستقبل السككيين التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، بمتابعة ومراقبة كل عمليات تطبيق المنظومة التي قدمتها الإدارة الوطنية للسكك الحديدية من أجل النهوض بأوضاع الاشتغال داخل السكك الحديدية، مؤكدة على أن السككيين لن يقبلوا أي منظومة لا تستجيب لتطلعات الشغيلة السككية. وشددت الجامعة الوطنية للسككيين، في بيان توصل الموقع الإلكتروني (pjd.ma) بنسخة منه، على ضرورة نهج ترقية عمودية لتجاوز جميع الاختلالات والشطط الذي يعانيه السككيون منذ عقود، مطالبية بمنظومة أكثر عدالة. ودعت الجامعة الوطنية للسككيين تجاوز المنطق الذي يتجه نحو وضع شروط مشددة وتعجيزية للترقي، الذي من شأنه أن يثير التوتر في صفوف الشغيلة، مشيرة إلى الأخذ بعين الاعتبار مسألة الأقدمية والتجربة المهنية والتكوين المستمر. وطالب سكيكو الاتحاد الوطني للشغل بتسريع إيجاد الحل العاجل ملف تعاضدية السككيين قبل انقضاء سنة 2012 وإصلاح صندوق التقاعد بما يضمن استفادة السككيين من التقاعد وإصنافهم. كما طالبوا بتحسين ظروف العمل والصحة والسلامة وتطبيق جميع المقترحات القانونية وتسوية وضعية جميع المتقربين وإعادة ترتيب حملة الشواهد.

## سيدي سليمان : «موظفة» بدون تخصص على رأس قسم معاينة الوفيات



توصل الموقع الإلكتروني (pjd.ma)، بعريضة موجهة إلى وزارة الصحة ووزارة الداخلية، تستنكر المهام غير القانونية الموكلة للمسماة (ح.ب) بمكتب حفظ الصحة بعد إحالة الطبيب الملياني محمد علي المعاش، حيث أسند رئيس المجلس البلدي الحالي، المهام الخاصة بمراقبة ومعاينة الوفيات وتسليم شواهد الوفاة لذويهم، مع العلم بأنها، تقول العريضة، تعمل كعون تنظيف بالجماعة، ولا تتوفر على أي شهادة أو تكوين في الميدان الصحي، ودون مراعاة القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الصحة رقم 117.01 صادر في 17 شوال 1421 يناير 2001، بتحديد المهام الخاصة بالأطباء وجراحي الأسنان التابعين لوزارة الداخلية. كما نددت العريضة بنقل، وبشكل تعسفي، الممرضة المختصة (ف.ر) للعمل بالمقاطعة الحضرية الأولى بموجب مذكرة عدد 11 بتاريخ 31 يناير 2012. وقالت الممرضة (ف.ر) في تصريحها للموقع (pjd.ma)، بأن رئيس المجلس البلدي «نقلها تعسفا من مقر عملها كممرضة في مكتب حفظ الصحة بسيدي سليمان إلى المقاطعة الحضرية لتوقع على عقود الإزدياد»، الأمر الذي يتنافى وتخصصها وتكوينها، ذلك لأنها «عارضت قرار رئيس المجلس البلدي عند تعيينه لعون التنظيف على رأس قسم معاينة الوفيات، والذي لم يتردد في سبها وتهديدها بالطرده والانتقام منها بطرق مختلفة، تمثلت الأخيرة في اقتطاع 10 أيام من راتبها الشهري (يناير) بحجة الغياب غير المبرر»، وهو القرار الذي صممت الممرضة على أن تطعن فيه إداريا، مضيفة بأن «أساس هذا المشكل هو الانتخابات»، ولأنها رفضت أن تدعم حملته الانتخابية. ودعمت الأطراف المستنكرة لهذا القرار عريضتها بالعديد من الوثائق، توصل الموقع بنسخة منها، تثبت صحة ما ينسبون إلى المعنيين بالأمر، من قبيل «شهادات وفاة» محررة بخطيد المعينة، ومذكرة توزيع المهام التي تضع هذه الأخيرة على رأس القسم كمعاينة، والتي قامت الممرضة (ف.ر)، على إثرها بتوجيه مذكرة للجهات المسؤولة، توصل الموقع بنسخة منها، وذلك لإخلاء ذمتها من أي مسؤولية بالمكتب البلدي. واعتبرت عريضة الاستنكار التي وقع عليها موظفون في المكتب البلدي الصحي وفعاليات من المجتمع المدني (تضم ممرضين وصيادلة وتجار وفاعلين جمعيين وأساتذة ومواطنين عاديين...)، إقدام رئيس المجلس البلدي على إعادة توزيع المهام داخل المصلحة، كما ورد في مذكرة تحت عدد 07 بتاريخ 23 يناير 2012، قرارا غير مهني، وبأنه يلجأ إلى أسلوب الزبونية والانتقام من الموظفين الذين لا يقدمون له الولاء، حسب لغة العريضة، خاصة أولئك الذين رفضوا مساندته في الاستحقاقات التشريعية الأخيرة، هذا وبلغنا من مصادر داخل البلدية بأن رئيس مجلس البلدية تقدم بطلب لدى المحكمة لتؤدي عون النظافة المسماة (ح.ب) لقسم المهنة حسب الأصول، حتى تزاوَل مهامها كما يجب. ومن جهة أخرى، حاولنا استسقاء رأي المسؤولين في هذا الصدد، وربطنا الاتصال بمندوبية الصحة بسيدي سليمان وبمصالح عمالة سيدي سليمان، ولم نكن نتلقى سوى عبارات «انتظر ندوز ليك المسؤول» ويظل الهاتف يرن دون أي مجيب.



## تاويرت: السكان يحتجون على نهب الأراضي السلالية



طالب سكان الدواوير التابعة للجماعة السلالية لقبيلة الكرامة التابعة لعمالة إقليم تاويرت رئيس الحكومة، بإيفاد لجنة متخصصة لتقصي الحقائق وفحص لوائح ذوي الحقوق لأن فيها تزوير . وأشار السكان في بيان لهم، إلى عدم شرعية بعض النواب داخل مجلس الجماعة لقبيلة الكرامة، وأن البعض منهم لا يعرف القراءة والكتابة، ومنهم من هو خارج الوطن وينوب على القبيلة، بل ومنهم من تجاوز عمره 70 سنة، فضلا عن الاستحواذ على القطع الأرضية المتخصصة لذوي الحقوق بالتجزينات السكنية المحدثه على أراضي الجماعة. وشدد البيان، على أن عمليات التوزيع تتم في سرية تامة مثل تجزئة الرشاد: (105 قطعة )، إضافة إلى عدم استفادة بعض النساء من أراضي الجموع، وتسجيل الأموات والقاصرين بلوائح ذوي الحقوق، مستنكرا استفادة بعض النواب من المواقع الإستراتيجية ذات القيمة العقارية المرتفعة. وفي ذات السياق، نظم مواطنون ينتمون لدواوير قبيلة لكرامة، إقليم تاويرت وقفة احتجاجية يوم الخميس 22 مارس 2012 أمام القيادة التابعة لها احتجاجا على تجاهل السلطات المحلية الوصية لمطالبهم المشروعة، والنهب المستمر في أراضي الجموع بقبيلتهم مقابل حرمان ذوي الحقوق من ثروات القبيلة.

## الجديدة: تكريم والددة المقرئ الإدريسي



كرم القطاع النسوي للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بالجديدة، السيدة فاطمة البوحيوي، والددة المفكر المغربي أبي زيد المقرئ الإدريسي، فاطمة البوحيوي، عرفانا لها بالبذل والعطاء الخصب، كما تم تكريم السيدة أمينة خرياق، والددة المهندس المصطفى بنعلي مسؤول حركة التوحيد والإصلاح منطقة بالجديدة. ويأتي هذا التكريم في إطار الندوة التي نظمها القطاع النسوي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة بعنوان «حقوق المرأة مفاهيم ودلالات»، مساء يوم الأحد 25 مارس 2012 بقاعة بلدية مدينة الجديدة. وفي هذا السياق، أكدت نجاة الطالب، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان جهة - دكالة عيدة، على ضرورة بذل التضحيات الجسام من لدن كل الفاعلين من أجل التوعية الشاملة بحقوق المرأة في كل المجالات، بما يجعل من المرأة مساهما رئيسيا في الحياة اليومية، مستعرضة الواقع المر الذي تعيشه المرأة والفتاة القروية، ومعالجاتها المستمرة في التمدن والتشغيل. ومن جانبته نيه عبد الرحيم مفكر، عضو المكتب الجهوي للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، إلى أن التعامل مع مدونة الشغل لم تلق نفس الاهتمام مثل مدونة الأسرة، مذكرا بالتجاوزات التي تمارس على المرأة في البادية. وأضاف في مداخلة في موضوع: «المرأة المغربية ومدونة الشغل» أن عدة إحصائيات أثبتت أن أكبر نسبة العائلات من القاصرات، نظرا للثقافة السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى مكابتهن لظروف عيش قاسية، داعيا إلى ضرورة الالتفات إلى المرأة الحاضنة والمربية الناجحة.



أعلن المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح، انخراطه في فعاليات المسيرة العالمية إلى القدس، المقرر تنظيمها في فاتح أبريل 2012، والرامية إلى «دعم صمود المقدسين والدفاع عن المسجد الأقصى المبارك». ودعت الحركة في بلاغ لها نشر على موقعها الإلكتروني (<http://alislah.ma>)، أعضاء الحركة والمتعاطفين معها وكافة فعاليات المجتمع المدني وعموم المغاربة إلى المشاركة الفعالة في «مسيرة الشعب المغربي من أجل القدس» التي تعتزم كل من مجموعة العمل الوطنية لمساندة العراق وفلسطين والجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني تنظيمها بمدينة الدار البيضاء يوم الأحد فاتح أبريل 2012، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا انطلاقا من تقاطع شارع محمد السادس وشارع أبي شبيب الدكالي. إلى ذلك، تواصل اللجنة المركزية المنظمة لمسيرة القدس العالمية استعدادها لتنظيم الحدث الأضخم على مستوى العالم الذي يتزامن مع ذكرى «يوم الأرض». وتوقع الناطق الإعلامي باسم المسيرة زاهر البيراوي أن فعاليات هذا اليوم ستندم في نحو 64 دولة عربية وإسلامية وأجنبية، بمشاركة ملايين الأشخاص الذين يؤيدون القضية الفلسطينية.

## الرباط: مستخدمو «طرامواي» ينتفضون



يعتزم مستخدمو شركة «ترانس ديف طرامواي الرباط سلا»، التابعين للمكتب النقابي المنضوي تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، خوض إضراب لمدة ثلاثة أيام قابلة للتמיד ابتداء من يوم الأربعاء 28 مارس 2012 احتجاجا على النتائج السلبية للحوار الأخير الذي انعقد يوم الجمعة 23 مارس 2012 بين المكتب النقابي إدارة الشركة للنقاش حول الملف المطالب لمستخدمي «الطرامواي». وأكد المكتب النقابي المذكور -في بيان توصل [pjd.ma](http://pjd.ma) بنسخة منه، رفضه التام والمطلق لمقترحات الإدارة غير الواقعية والتي لا ترقى إلى انتظارات المستخدمين الذين دعاهم إلى الالتزام الفعلي بالإضراب والحضور المكثف، مشددا على ضرورة ضبط النفس وتوحيد الصفوف والالتزام تحت الإطار النقابي من أجل إنجاح الإضراب. وفي السياق ذاته، يطالب مستخدمو «طرامواي» الرباط -سلا إدارة شركة «الطرامواي» بالإستجابة لمفهم المطالب الذي يتضمن العديد من النقاط تعلق أهمها بالرفع من الأجر الأساسي، وتعميم التقاعد التكميلي المعروف لفائدة باقي المستخدمين، وتعميم التغذية الصحية التكميلية.

كما يطالب المستخدمون بمنحة الشهر الثالث عشر مع تثبيتها وأدائها في شهر يونيو من كل سنة و فصلها عن منحة المردودية، ووضع معايير شفافة واضحة لمنحة المردودية المؤداة في شهر دجنبر، منحة العطلة السنوية بنسبة 100% من الأجر الأساسي. ويتضمن الملف المطالب التأكيد على ضرورة عدم تخلي الإدارة على المستخدم في حالة تعرضه لإصابات مرضية مفاجئة، وتفعيل طب الشغل في هذا المجال، والمطالبة ببذلين للعمل (صيفية وشتانية) مع مراعاة الجودة والتعويض عن حمل شارة الشركة، وتعميم الاستفادة من النقل لجميع المستخدمين حسب أوقات ولوجهم للعمل، وتفعيل لجنة الصحة والسلامة، وتفعيل لجنة المقاول.



## برشيد : مشاكل المسرح لا يمكن أن نحل في المكاتب المغلقة

اعتبر الكاتب المسرحي عبد الكريم برشيد أن تخليد اليوم العالمي للمسرح هو مناسبة للاحتفاء برجال المسرح والقيام بنقد ذاتي وتقديم مشاريع جديدة يمكن لها أن تخدم المسرح المغربي .

وقال برشيد في مقابلة نشرتها يوم الثلاثاء 27 مارس 2012 يومية «أخبار اليوم» بمناسبة اليوم العالمي للمسرح الذي يتم تخليده في 27 مارس من كل سنة، إن الاحتفال بهذا اليوم لا يجب أن يكون «مجرد مناسبة شكلية بل مناسبة لكشف الحساب وتقديم المكسيات». واعترف الكاتب المسرحي المغربي بأن هناك مكسيات مهمة تحقق من العشرينات من القرن الماضي وإلى حدود الآن سواء من حيث البنيات التحتية أو من خلال خلق المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي الذي تخرج منه فنانون «أعطوا الشيء الكثير للمسرح» بالإضافة إلى دعم الإنتاج والترويج المسرحي. وفي معرض حديثه عن الوضعية الاجتماعية للمسرحيين المغاربة ذكر برشيد أن الوضعية مازالت غير مسقرة وتحتاج إلى «مراجعة وقرار سياسي واضح يعيد الاعتبار لرجل المسرح»، مضيفا أن المغرب يعيش في ظل دستور جديد ومناخ سياسي جديد وحكومة باختصاصات واسعة. ولمدارسة مشاكل المسرحيين اقترح الكاتب المسرحي تنظيم ندوة وطنية حول المسرح وندوات وأبواب مفتوحة لكي يعرض المسرحيون مشاكلهم لأن مشاكل المسرح لا يمكن أن تحل برأيه في المكاتب المغلقة بل من خلال العمل الميداني ومن خلال الإنصات لجميع الفاعلين في هذا الميدان خصوصا الرواد «الذين يعاني بعضهم إلى الآن».



## وجدة: استنكار قرار النقل التعسفي للكاتب العام لنقابة أطر وحدة فندقية



استنكرت الكتابة الإقليمية بوجدة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، قرار النقل التعسفي الذي نفذه مدير مجموعة فنادق أطلس الشرق والمنتهى بوجدة في حق نور الدين ديدي، الكاتب العام لنقابة أطر ومستخدمي فندقي أطلس الشرق والمنتهى، فضلا عن حرمان عضوين بالمكتب المحلي للنقابة المذكورة من حقهما في التعويض السنوي بعدما استفاد زملاؤهم منه.

واعتبرت الكتابة الإقليمية لنقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن قرار التنقيط «قرارا تعسفيا ينتهك الحريات النقابية، خاصة أنه يأتي بعد يومين من تأسيس المكتب النقابي المذكور».

وطالبت الكتابة الإقليمية للاتحاد الوطني للشغل بوجدة، في بيان توصل الموقع الإلكتروني بنسخة منه، إدارة الفندق بالتراجع عن هذين القرارين التعسفيين، داعية مندوب الشغل إلى القيام بمهامه التي ينص عليها القانون والمتمثلة أساسا في حماية حقوق المأجورين. وتوعدت النقابة بخوض جميع أشكال النضال المشروعة لضمان الحريات النقابية، في حال رفضت مجموعة فنادق أطلس الشرق والمنتهى التراجع عن القرار التعسفي.

من جانبه أفاد نور الدين ديدي المتضرر من قرار النقل التعسفي أن المدير اتخذ القرار بعدما توصل برسالة تشعره بأنه تم تأسيس نقابة تتولى الدفاع عن حقوق ومصالح المستخدمين بالفندق، مشيرا إلى أن المدير كان يضغط بقوة على بعض المستخدمين من أجل التراجع عن الانخراط في النقابة «إن هم أرادوا الحفاظ على مناصبهم بالفندق».

ولم يستبعد ديدي أن يرفع دعوى قضائية ضد مدير الشركة «إن هو رفض التراجع عن قراره»، مفيدا أن مضمون الدعوى سيركز على قرار النقل التعسفي والإهانة التي تعرض لها لما حاول دخول الفندق وتم منعه من الولوج إليه حيث نعته مدير الفندق بـ«الشفار» أمام كل المستخدمين الموجودين، وهو ما اعتبره إهانة في حقه لا ينبغي السكون عنها.

## الرباط - سلا : شغيلة الطرامواي تلغي الإضراب بعد استجابة الإدارة لمطالبها



أكد عبد العزيز الحذفاوي، عضو الكتابة الإقليمية للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن المكتب النقابي لمستخدمي شركة ترانس ديف طرامواي الرباط سلا المنضوي تحت لواء نقابته قرر إيقاف الإضراب الإتذاري الذي سبق الإعلان عن خوضه ابتداء من يوم الأربعاء 28 مارس 2012.

وأبرز الحذفاوي في تصريح لـ pjd.ma أن قرار إيقاف الإضراب جاء بعد أن دعت اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة جميع الأطراف إلى اجتماع عاجل مساء يوم الثلاثاء 27 مارس 2012 بمقر عمالة سلا، مشيرا إلى أن إدارة الشركة غيرت من موقفها وقراراتها وعبرت عن استعدادها لتلبية بعض المطالب النقابية حيث قررت الزيادة في أجور السائقين بمبلغ 450 درهم والمراقبين بـ 400 درهم ابتداء من أبريل المقبل مع الرفع من الأجر الخام بنسبة 2 في المائة لكل الفئات ابتداء من شهر يونيو 2012 مع منحة الدراسة بمبلغ 300 درهم عن كل طفل، ثم التغطية الصحية التكميلية ابتداء من أكتوبر 2012. وفي السياق ذاته، أوضح الحذفاوي أنه تم الاتفاق على استئناف الحوار بين الطرفين تحت إشراف مندوبية التشغيل و عمالة سلا ابتداء من يناير 2013، مضيفا أن ما تحقق لفائدة مستخدمي ومستخدمات الشركة مهم خلال أول مفاوضات بين النقابة وإدارة الشركة. وأوضح الحذفاوي أن الإضراب الذي سبق للمكتب النقابي أن دعا لخوضه وسيلة في حد ذاته وليس هدفا وقد تم اتخاذه بعد استنفاد كل الخطوات القانونية، معربا عن تفهمه للتحديات التي عبر عنها المناد من مستعملي الطرام من موظفين وطلبة وعموم الساكنة خصوصا وأن الشركة سبق أن صرحت بأن أزيد من 70 راكب يستقل الطراموي يوميا.



## الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يوجه نداء عاجلاً لإنقاذ غزة



وجه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، أكمل الدين إحسان أوغلو، نداء عاجلاً اليوم لمواجهة تداعيات أزمة الوقود غير المسبوقة في قطاع غزة. واعتبر أوغلو في بيان صحفي صدر اليوم عن المنظمة أن أزمة الوقود هذه ألقت بظلالها على كافة مناحي الحياة، وانعكست سلباً على الجانب الإنساني هناك. وناشد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدول الأعضاء بالمنظمة، والمنظمات الإنسانية، والجهات الخيرية في العالم الإسلامي، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية في العالم، سرعة المساعدة من أجل وضع حد لتفاقم الأزمة الإنسانية الناجمة عن انقطاع الوقود في قطاع غزة.



دعا لقاء دراسي حول «مستجدات الساحة التعليمية» بتأزمة إلى ضرورة تجاوز الصعوبات التي تقف حجر عثرة أمام تطور المنظومة التربوية وانعكاسها على المستوى التكويني للتلاميذ والأساتذة معاً. وفي هذا الإطار دعا خالد السطي عضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية لموظفي التعليم، المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ووزارة التربية الوطنية إلى ضرورة تجاوز الخصائص في الموارد البشرية الذي بلغ قرابة أربعة آلاف شخص، حسب ما أكدت ذلك الإحصائيات الرسمية في الموضوع، مما سينعكس سلباً على المنظومة التعليمية وعلى جودة الخدمات التربوية، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم بعض الظواهر من قبيل ارتفاع أعداد الأقسام المكتظة؛ وارتفاع أعداد الأقسام ذات المستويات المتعددة؛ وعدم التمكن من تخصيص الأطر اللازمة لإنجاز بعض المشاريع التربوية المجددة. وأشار السطي، في اللقاء الدراسي الذي نظّمته الكتابة الإقليمية للجامعة الوطنية لموظفي التعليم يوم 23 مارس 2012 بتأزمة، إلى ضرورة أن يتم إنهاء الخروقات التي كانت تشوب ملفات التعويض على العمل بالمناطق النائية والصعبة والتعاضدية العامة للتربية الوطنية، ومعالجة بعض الملفات التي لا تزال عالقة.

نفذت هيئات و فعاليات المجتمع المدني ببوذيبي بالرشيدية وقفة احتجاجية سلمية يوم الأحد 25 مارس 2012 أمام باشوية بوذيبي تطالب فيها برفع التهميش وتحقيق التنمية، وتأتي هذه الوقفة الاحتجاجية بعد صدور بيان رقم 1 وبيان رقم 2، وصياغة مذكرة مطلوبة تلامس مشاكل وهموم الساكنة بمختلف المجالات وبعد تنظيم ندوة صحفية لشرح حيثيات المذكرة المطلوبة التي أرسلت إلى عدد من الوزارات المعنية بتنزيل مقتضياتها. وعرفت الوقفة الاحتجاجية مشاركة أزيد من 40 جمعية من بينها المكتب المحلي لحزب العدالة والتنمية. وفي ذات السياق، أشارت جمعيات المجتمع المدني أنها لم تتلق أي رد من أي وزارة أو شخصية باستثناء الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الحبيب شوياني الذي بعث برسالة لتنسيقية الحراك يخبرهم بإحالة المذكرة المطلوبة على المصالح المختصة. وشدد البيان، الذي توصل الموقع الإلكتروني لحزب العدالة والتنمية بنسخة منه على تمسك المجتمع المدني بمشروعية المذكرة المطلوبة والعمل على تنزيل مقتضياتها، مؤكداً أنهم سيسطروا برنامجاً نضالي تصاعدي، من أجل رفع الظلم والتهميش عن البلدة وحمل المسؤولين على تقديم إجابات. ومن جانبه، قال عبد الرحيم دحاوي منسق اللجنة الناطقة باسم هيئات و فعاليات المجتمع المدني ببوذيبي «أطلب من الجهات المسؤولة أن تعاملنا بقانونية، أملاً أن نتعامل معنا الداخلية بقانونية وأن تكفل لنا الحق في التظاهر السلمي وفي الاحتجاج».

## الرشيدية: هيئات المجتمع المدني ببوذيبي تختب



## تيزنيت : تأسيس جبهة الدفاع عن المنطقة من أضرار مقالع الأحجار بأولاد جرار

شكل تراجع صبيب المياه ببعض العيون على غير العادة، وارتفاع صبيب آبار وعيون أخرى في ظل الجفاف الذي يميز السنة الجارية، سبباً كافياً لتنظيم وقفة احتجاجية لفعاليات مدنية، جمعية وحقوقية أمام مقر الجماعة القروية لأحد الركادة اولادجرار التابعة لإقليم تيزنيت. يقول المحتجون، «إن هذا الاختلال في صبيب المياه يؤثر على وجود خطب ما في عمق الأرض سببه التجاهل والتماطل الذي طال مطالبهم القاضية بإيجاد حل فوري لمشكل مقالع الأحجار الثلاثة بالمنطقة التي باتت تشكل غولاً أتى حسب البعض على أهم مورد يربط البشر بالحجر بأولادجرار، هو الماء الذي جعل الله منه كل شيء حي يضيف أحدهم». الوقفة التي انطلقت صبيحة اليوم الأحد 25 مارس 2012، حضرها كذلك فعاليات قانونية، من أبناء المنطقة، أكدت على أن حضورها جاء في سياق دعم الاحتجاجات المناهضة للمقالع التي لا تراعي البيئية والتنمية المستدامة، وعليه فهي تضم صوتها إلى المحتجين المطالبين بإعادة دراسة الأثر البيئي أو ما يعرف بـ«etude d'impact» الذي يؤكدون على أنه شابتها مغالطة قاتلة تفيد بأن عمق المياه بأولاد جرار يقع على عمق 120 متر، والواقع يثبت أن ذلك العمق لا يتعدى 27 متراً على الأكثر. إلى ذلك أسست الفعاليات القانونية المشاركة، بتعاون مع نشطاء من المجتمع المدني جبهة مكونة من محامين يحدرون من أولاد جرار ويعملون بمختلف مدن المملكة، أطلق عليها اسم «جبهة الدفاع عن المنطقة من أضرار المقالع»، ستعقد أولى لقاءاتها مع النسيج الجماعي الأحد المقبل فاتح أبريل 2012 لمدارسة الخطوات القانونية اللازمة لمواجهة أصحاب المقالع. تجدر الإشارة إلى أن المقالع الثلاث تستغلها ثلاث شركات تعمل على اقتلاع الأحجار وتفتيتها، مخصص لها للعمل فوق المجال الترابي لجماعة أحد الركادة أولادجرار، وفق دفتر تحملات، لا يحترم وفق هيئات المجتمع المدني.





## حبيب خضر : النهضة لم تكن مبادئها بل تثبتتها ودافعت عنها



أثار موقف حركة النهضة التونسية من خلال تشيبتها بالفصل الأول من الدستور السابق دون تغيير، والذي ينص على أن «تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها» بعض الجهات بتونس يكون حركة النهضة تراجعت عن أحكام أو مبادئ الشريعة الإسلامية، وتنازلت وفترطت في أمور الدين، على اعتبار أن النص المذكور لا يدافع كفاية عن مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي هذا السياق، أوضح حبيب خضر النائب عن حركة النهضة بالمجلس التأسيسي أن مسألة التنصيص على الشريعة في الدستور مسألة سياسية تخضع للاجتهاد والتقدير وفهم الواقع ولا يحق لمن قديح في فهمها أن يتهم بالخروج من الإسلام. وأضاف على صفحته بالموقع الاجتماعي «الفيسبوك» بأن منتسبي حركة النهضة تفاعلوا مع الخيارات والصيغ المطروحة بكامل الانفتاح، «ولكن عندما اقترنت المطالبة بالشريعة بانحرافات من نوع رفض النظام الجمهوري والديمقراطية، أدى هذا الأمر إلى قدر كبير من الالتباس وسوء الفهم ودفع النهضة إلى أن تتخذ موقفا واضحا وباتا من الأمر». وقال حبيب خضر إن كلمة : دينها الإسلام تعني أنها أشمل من كلمة الشريعة وتحيل إلى كون الإسلام دين الدولة وأجهزتها لا دين الشعب فقط. كما بين أن الدستور الجديد سيضمن عدم تهميش الفصل الأول، وذلك عن طريق وضع آليات قانونية واضحة من بينها : إنشاء محكمة دستورية والقضاء المستقل. وذكر المشككين في النهضة وفي قرارها بأنها لم تكن مبادئها ولا حادتها عنها وكل ما قامت به هو تثبيت تلك المبادئ والدفاع عنها. وكان راشد الغنوشي زعيم حزب حركة النهضة، شدد في تصريحات صحفية متفرقة لعدد من المنابر الإعلامية الدولية على أن موقف حركة النهضة «انتصر للدولة الديمقراطية المسلمة»، معتبرا أن حركته «تؤمن بأن الإسلام عقيدة وشريعة»، وأن الخلاف ليس في كون الإسلام عقيدة وشريعة وإنما الخلاف حول فقه تنزيل النص الديني. وأوضح الغنوشي أن «التونسيين بمختلف انتماءاتهم السياسية مجمعون على الإسلام ديننا للدولة، لكن بعضهم يتوجس من الشريعة بسبب التطبيقات السيئة لها في العصر الحديث، حتى صارت مخيفة لقطاع واسع من النساء وقطاع واسع من النخبة، ما جعل البلاد منقسمة بين أنصار الإسلام وأنصار الشريعة». من جهته، اعتبر عضو المجلس التأسيسي، ورئيس حركة التجديد المعارضة أحمد إبراهيم أن موافقة حركة النهضة على التمسك بالفصل الأول من الدستور القديم «قرار إيجابي»، بدوره اعتبر رئيس كتلة حركة النهضة بالمجلس التأسيسي، الصبحي عتيق، أن قرار التمسك بالفصل الأول من الدستور القديم «جاء حرصا على الوحدة الوطنية، وحرصا على عدم تقسيم المجتمع إلى أنصار للشريعة وأعداء لها».

## أسفي: الفوسفاطيون يتضامنون مع الأطر العليا المطرودين



رأست الجامعة الوطنية لقطاع الفوسفاط المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، مصطفى الرميد وزير العدل والحريات وعبد العزيز عماري رئيس الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية، بشأن ما أقدمت عليه الإدارة العامة للمجمع الشريف للفوسفاط من طرد أربع مناضلين للنقابة الوطنية للأطر العليا من بينهم كاتبها العام ونائبه. ومن جانبه، أكد الكاتب العام للجامعة الوطنية للفوسفاط، وعضو الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بوشتي الدرمي، في اتصال أجراه معه الموقع الإلكتروني تضامنه المطلق واللامشروط مع مناضلي النقابة الوطنية للأطر العليا المطرودين، من باب التضامن النقابي المحض، مشيرا إلى أن سبب الطرد التعصفي الذي تعرض له الأشخاص ترجعه الإدارة العامة للفوسفاط إلى عدم التماشي مع إستراتيجية المؤسسة. وفي بيان تضامني-توصل الموقع الإلكتروني بنسخة منه- عبرت الجامعة الوطنية للفوسفاطيين عن تضامنها المطلق واللامشروط مع كل المناضلين المطرودين، معتبرة أن مثل هذه السلوكات التي تتم عن عقليات متجاوزة في تعامل إدارة المجمع مع دستورية الحق النقابي منافية للمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية. وفي ذات السياق، طالبت الجامعة الإدارية العامة بالتراجع الفوري عن قرارها الجائر وإرجاع ضحايا هذا الطرد إلى عملهم، محذرة من تبعات هذا التصرف الرجعي الذي يهدد السلم الاجتماعي بالقطاع.

## قلعة السراغنة : لقاء تكويني أكاديمي للشغيلة التعليمية

عقد المكتب المحلي للجامعة الوطنية لموظفي التعليم، المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، يوم السبت 24 مارس 2012م، بغرفة التجارة والصناعة والخدمات بقلعة السراغنة، لقاء تكويني للشغيلة التعليمية بالإقليم مع الكاتب الجهوي للجامعة ومسؤولين أكاديمية جهة مراكش تانسيفت الحوز؛ وذلك لتدارس مشاكل الشغيلة فيما يخص علاقتهم الإدارية سواء بالإدارة المركزية أو الجهوية أو النيابية وتحسينهم من كل شطط يمس كرامتهم. وأطر هذا اللقاء التكويني، حسب بلاغ توصل به الموقع (pjd.ma)، كل من: محمد شببار، المسؤول عن الشؤون التأديبية بأكاديمية جهة مراكش تانسيفت الحوز، الذي قسم مداخلته إلى أربع محاور: مراحل الوظيفة العمومية، حقوق الموظف، واجبات الموظف، ثم الإجراءات التأديبية المترتبة عن كل إخلال بإحدى الواجبات السابقة. ونوه المسؤول عن شؤون المنازعات بالأكاديمية، محمد شدان، بقطاع التربية الوطنية كواحد من أهم القطاعات العمومية بالمغرب، وركز في مداخلته تحت عنوان «تدبير المنازعات بين الوظيفة والإدارة على النقاط التالية: النزاعات المتعلقة بالقرارات الإدارية، وقضايا التعويض عن الأضرار، وقضايا السكن الإداري أو الوظيفي، بالإضافة إلى الطيب أحمددي، المسؤول عن الموارد البشرية وإعادة الانتشار بالأكاديمية، في مداخلة تحت عنوان: «أنواع الحركات الإدارية والانتقالية»، تطرق خلالها إلى الحركات الإدارية، الحركات الانتقالية، كيفية تدبير هذه الحركات، وإدريس المغلشي، عضو اللجان الثنائية سلك ابتدائي، الذي جرد حصيلة «لتدبير العلاقة بين الموظف والإدارة»، ورشيد النويطي، الكاتب المحلي للجامعة. إلى ذلك، نوه الحاضرون بمضمون هذه الدورة التكوينية، كما طرحت مجموعة من الإشكالات التربوية والإدارية.



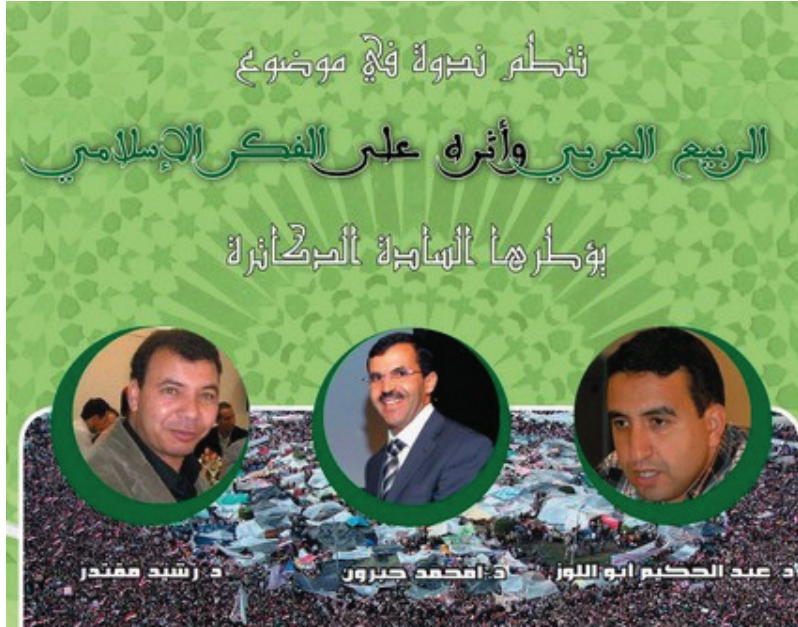


## تادلة أزيلال : الكتابة الجهوية للانحداد الوطني للشغل تدعو إلى إضراب جهوي



دعت الجامعة الوطنية لموظفي التعليم بمنطقة تادلة أزيلال المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، إلى إضراب جهوي لمدة 24 ساعة يوم 30 مارس 2012، احتجاجا على وضعية موظفي التعليم، وسيترافق الإضراب مع انعقاد دورة المجلس الإداري ببني ملال تحت الرئاسة الفعلية لوزير التربية الوطنية. وفي ذات السياق طالبت الجامعة الوطنية لموظفي التعليم في بيان لها توصل الموقع الإلكتروني لحزب العدالة والتنمية بنسخة منه وزارة التشغيل والتكوين المهني ضرورة إيفاد لجنة مركزية لفتح تحقيق في التدبير اليومي للسيد النائب الإقليمي للفقهاء بن صالح، باعتبار الإقليم يعرف خروقات والشطط في استعمال السلطة واختلالات والزيونية والمحسوبية وتواطؤات على جميع المستويات. وشددت الجامعة على ضرورة افتتاحات مالية التعاضدية العامة للتربية والتكوين، كمادت إلى إجراء افتتاحات للأكاديمية الجهوية في الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج الاستعجالي وطرق صرفها، واستفادة أبناء و نساء ورجال التعليم من منح التعليم العالي، هذا وقد دعت إلى تأهيل وتقوية البنية التحتية لجميع المؤسسات التعليمية وتوفير التجهيزات المادية والديداكتيكية استعدادا لإنجاح الموسم الدراسي 2012-2013.

## «الربيع العربي وأثره على الفكر الإسلامي» موضوع ندوة فكرية بطنجة من تنظيم حركة التوحيد والإصلاح



تنظم جهة الشمال الغربي لحركة التوحيد والإصلاح وفرع الحركة بطنجة ندوة في موضوع «الربيع العربي وأثره على الفكر الإسلامي» بمدينة طنجة يوم الجمعة 30 مارس 2012 على الرابعة والنصف بعد الزوال. ويشترك في الندوة باحثون في الفكر الإسلامي ويتعلق الأمر بكل من محمد جبرون، وعبد الحكيم أبو اللوز، ورشيد مقتدر. وتناقش الندوة موضوع الديمقراطية: بين التفاعل الحذر المرواح والانتخاظ الإيجابي، ومسألة العلاقة مع الآخر، من خلال الأسئلة التالية: كيف يمكن يعوض المنطق التشاركي لبناء مجتمع ما بعد الربيع العربي منطق التقاطب الإيديولوجي؟ ما هي طبيعة الإشكالات المذهبية بعد الربيع العربي؟ أية علاقة للعرب مع دول الجنوب؟ هل من أفق جديد لعلاقة العالم العربي بالغرب؟ كما تناقش الندوة محورا آخر يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث يحاول الإجابة عن سؤال: هل من فكر جديد للمقاومة بعد الربيع العربي؟ ثم محور آخر حول «نحو مراجعة مفردات ومفاهيم الفقه السياسي»، من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: مآلات الفكر الثوري والفكر الإصلاح في أفق عقد اجتماعي جديد؟ هل من علاقة جديدة للمثقف والسلطة؟ العمل الإسلامي بين الدعوة والدولة. هل ينبغي مراجعة علاقة الدين والسياسة؟ هل ينبغي معاودة النظر في مسألة ممارسة المرأة للعمل السياسي و الإشكاليات المرتبطة بتوليها للمناصب العليا في الحكم؟.

## الرباط: سكان دوار أولاد دليم يطالبون بمراجعة الحكم الاستعجالي القاضي بإفراغ منازلهم



طالبت تنسيقية دوار أولاد دليم وساكنته، عقب صدور حكم الاستعجالي، موضوع الدعوة الاستعجالية لشركة التجهيز الرياض، القاضي بإفراغ سكان أولاد دليم من منازلهم وما سترتب عنه من مآسي وأضرار إنسانية اجتماعية نفسية ومادية للسكان، (طالبت بمراجعة هذا الحكم، وفتح حوار جاد ومسؤول، وتحيين الإحصاء للسكان بدون تمييز. وفي هذا السياق، طالبت أسماء هريش، الكاتبة العامة لملتقى أودية للمرأة والطفل، بإيقاف هذا القرار، مضيفة في تصريحها للموقع (pjd.ma)، «يجب أن تكون عملية إعادة الإيواء شاملة لجميع السكان، ذلك أن هناك أزيد من 50 أسرة مقصية من هذه العملية، نظرا لاعتماد السلطات على إحصائيات سنة 2003 في إعادة الإيواء والتعويض، وعدم تحيينها للمعطيات التي تتوفر عليها عن ساكنة الدوار»، داعية الجمعيات الحقوقية والبرلمانيين بالتدخل والوقوف إلى جانب ساكنة الدوار. كما طالبت هريش، باحترام بنود الاتفاقية الموقعة تحت إشراف جلالة الملك محمد السادس بتاريخ 03-06-2003 وفي مقدمتها منح عقود الاستفادة عوض عقود البيع لذوي الحقوق أصحاب الأرض، وتفعيل مضامين المذكرة الصادرة بتاريخ 25-10-2010 والموقعة من طرف وزير الداخلية التي تنص على تعميم قرار الاعتراف بأحقية النساء في أراضي الجموع على مستوى كافة مناطق المغرب، يضيف البلاغ، وتمكينهن من حق الانتفاع على قدم المساواة مع الرجال في كل ما يخص التعويضات العينية والمالية المقبلة.



حزب العدالة والتنمية  
ⵓⵔⵓⵔ ⵉⵎⵓⵔ ⵉⵎⵓⵔ ⵉⵎⵓⵔ  
Parti de la Justice et du Développement  
pjd.ma

## قسم الإعلام والعلاقات العامة والنشر

المقر الرئيسي: 26، زنقة ابن الطيب القادري، حي الليمون، الرباط - المغرب

الهاتف: +212 05 37 20 38 93 / الفاكس: +212 05 37 20 49 70

البريد الإلكتروني : pjdcommunication@gmail.com